النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⵜ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 587 ■ من 9 الى 15 يناير 2025 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

ضيف العدد

بوكرين عبد النبي:

استفحال العطالة نتيجة طبيعية لسياسة طبقية

لكي يستطيع الاقتصاد الوطني خلق مليون منصب شغل، يجب أن يكون وطنيا فعلا!

15

ماذا بعد سوريا؟

06

اختلالات بالجملة اعترت عملية إعادة بناء مناطق الحوز المتضررة من الزلزال

03

09 08 07

كلمة العدد:

البطالة من السياسات الطبقية لنظام المخزن بالمغرب

يعتبر شبح البطالة من أبرز الوجوه المتنكرة للنظام التبعي بالمغرب للمؤسسات الرأسمالية العالمية، والنضال لمناهضتها يتطلب التصدي للمخططات المخزنية في مجال التشغيل، حيث أن كل المؤشرات لوضعية سوق الشغل بالمغرب تسير في المنحى التصاعدي الخطير للبطالة، تؤكدها التقارير الرسمية للدولة، كما أوردتها «المذكرة الإخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول وضعية سوق الشغل خلال الفصل الثاني من سنة 2023» (مع العلم أننا نتحفظ على المعايير والمفاهيم المعتمدة في تعريف الشغل والبطالة وبالتالي الإحصائيات المستخلصة من طرف هذه المؤسسة وبقية أجهزة الدولة).

فحسب ذات المذكرة عن سنة 2023، فقد الاقتصاد الوطني 157 ألف منصب شغل، وارتفع معدل البطالة من 11،8% إلى 13،0%، حيث انتقلت النسبة من 15،8% إلى 16،8% في الوسط الحضري، ومن 5،2% إلى 6،3% في الوسط القروي.

بالنسبة للأشخاص العاطلين عن العمل، فقد انتقلت النسبة من 31،3% إلى 33،3% لمدة أقل من سنة، وازدادت أعداد العاطلين بـ 138.000 شخص، بما قدره 10%، ما بين سنتي 2022 و2023، لتبلغ 1.580.000 عاطل، شكلت ارتفاعا بنسبة 35،8% في صفوف الشباب البالغين بين 15 و24 سنة، ونسبة 19،7% في صفوف حاملي الشهادات، ونسبة 18،3% في صفوف النساء و من خلال نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024 أصبح الأمر أكثر تعقيدا مع الارتفاع المهول لنسبة البطالة وصلت إلى 21 في المئة كاعتراف رسمي والحقائق تثبت أن هذا الرقم لا يضم العمال المطرودين والكادحين في وضعية العمل الهش والموظفين الأشباح والمياومين والأعمال الحرة الهشة.

هذه الأرقام على علاتها تبقى صادمة، تؤكد تعمق واتساع رقعة البطالة والعطالة الناتجة جراء الأزمة البنيوية للاقتصاد المغربي التبعي، الذي يعيش على الاقتراض الداخلي والخارجي المفرط وما يتطلبه ذلك من تفاقم خدمة المديونية على حساب الاستثمارات العمومية، ومن ارتفاع معدلات التضخم منذ يوليوز 2023، وانهيار عدد من المقاولات، وتراجع معدل النمو بفعل تدهور الإنتاج الداخلي الخام، مع توالي احتلال المغرب ذيلية الترتيب في مؤشر التنمية، وهي حصيلة حتمية وموضوعية للاستمرار في الاختيارات الاستراتيجية الفاشلة التي لا تكرس سوى الفشل، وبالتالي تعميق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تفضح مضمون الشعارات الزائفة للنظام المغربي.

منذ المنتصف الثاني من عقد ثمانينيات القرن الماضي مع تنزيل المخطط المشؤوم «التقويم الهيكلي»، الذي يعتبر سياسة تصفوية أملتها المؤسسات المالية العالمية، يواظب المغرب على تنفيذ هذه الإملاءات والتوصيات من خلال خوصصة القطاعات العمومية وتفويتها للاستثمارات الأجنبية الرأسمالية، والتقليص من النفقات والاستثمارات العمومية ورهن الميزانية العامة لخدمة المديونية المفرطة من خلال تخلي الدولة عن مسؤولياتها الاجتماعية وتقليص التشغيل في القطاع العمومي وتفكيك الخدمات الاجتماعية الحيوية، وتسييد الهشاشة والمرونة في الشغل والأجر إرضاء للمشاريع التدميرية للإمبريالية.

كما سارع النظام القائم التبعي بالمغرب، من خلال الحكومات المتعاقبة، سواء قبل ما يسمى «بالتناوب» أو من بعدها وفي محاولات متعددة، إلى تنفيذ الأجندات والتوصيات المطلوبة عبر تسطير وتمرير برامج تصفوية وتحميل عموم الشعب المغربي بكل فئاته الاجتماعية المتضررة، تبعات الاختيارات اللاشعبية وتوجهات الإفتراس الرأسمالي.

لقد أرغمت الهبة الجماهيرية لحركة 20 فبراير المجيدة المخزن على تقديم تنازلات في ميدان التشغيل، وأجبرته على فتح أبواب التشغيل العمومي بفعل الغليان الشعبي، ولا يمكن نكران النضالات القوية للأطر العليا المعطلة والتي خفتت لحظة انتزاع بعض المكتسبات المتعلقة بالشغل القار، وأساسا بالوظيفة العمومية، لكن سرعان ما تم التراجع والزحف على هذا الحق بعد تثبيت المخزن لأركان بيته، من خلال تمرير تشريعات رجعية تصفوية من ضمنها فصل التوظيف عن التكوين وإقرار العمل بموجب عقود بالإدارات العمومية سنة 2016 في قطاع التعليم تفعيلا للمرسوم رقم 2.15.770 (9 غشت 2016) بتحديد شروط وكيفيات التشغيل بموجب عقود بالإدارات العمومية، ليتم تعميمه على باقي القطاعات (الصحة ،العدل....)، وتسقيف سن الولوج لاجتياز المباريات في عدد من القطاعات والإدارات العمومية في 30 سنة، بدءا بقطاعي المالية والتعليم – التعليم دائما في مختبر التجارب–، ناهيك عن برامج تكرس الهشاشة وتقطع مع الشغل القار وترهن مستقبل الشباب بين أيادي المضاربات الرأسمالية والسمسرة لسنوات، من خلال تنزيل برامج التشغيل الذاتي والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبرنامج فرصة وأوراش...ترصد لها ميزانيات ضخمة دون نتائج ملموسة على واقع الشغل والتنمية والوضع الاجتماعي للشباب بالدرجة الأولى.

هنا يطرح السؤال وبدون تردد أو تأجيل عن راهنية إطلاق حركة قوية لمناهضة البطالة، التي تنخر جسم الشعب، من عمال/ت مطرودين/ت لأسباب متعددة، وطلبة، وحاملي الشواهد التقنية والعليا، وحاملي السواعد، وكل شباب الأسر الفقيرة...، فمن حيث الجانب السياسي، لابد من إعادة موضوع البطالة للواجهة بمضمونها السياسي الطبقي، وربطها بتطورات الصراع الطبقي ببلادنا، وجعلها إحدى حقوله، والسير بالنضال ضد البطالة نحو أحد أوجه التناقضات مع نمط الإنتاج الرأسمالي التبعي، لأنها تبقى ملازمة له، والهدف من هذا كله واضح، لكون التصدي لفيروس البطالة، هو مقاومة تندرج في سيرورة الصراع الطبقي والقضاء على الرأسمالية.

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ **عنوان الجريدة:** 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ **الهاتف:** 0668671174 ■ **ملف الصحافة :** 6 ص 1995 ■ **رقم الايداع القانوني:** 1995 /104

حزب النهج الديمقراطي العمالي:

– يندد بتصاعد الحرب الطبقية ضد الطبقة العاملة والجماهير الشعبية وبالقمع المخزني ضد الحريات العامة.

– يجدد تضامنه مع الشعب الفلسطيني ويدعو إلى تكثيف كافة أشكال النضال لإسقاط التطبيع مع الكيان الصهيوني

عقد المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي اجتماعه الدوري العادي بتاريخ 29/12/2024 بالمقر المركزي للحزب بالرباط وتناول خلاله أهم القضايا الوطنية والإقليمية والدولية والاستحقاقات الحزبية.

فعلى المستوى الوطني، وقف المكتب السياسي للحزب على نتائج الإحصاء الوطني الرسمي الأخير، وعلى الخصوص الشق المتعلق بالرقم المهول للبطالة في صفوف المغاربة والمغربيات، وخاصة الشباب منهم، مما يكشف عن زيف شعارات النظام حول "الدولة الاجتماعية" و"التنمية الاقتصادية"...، وعلى تصاعد موجة الغلاء وعلى الجفاف الحاد الذي يضرب معظم مناطق المغرب والطبقات الأكثر هشاشة. في المقابل تلجأ الدولة المخزنية، دولة الرأسمال المتوحش الموغل في الريع والفساد والمعمرين الجدد، إلى إغراق البلاد في الديون عبر المزيد من الاقتراض من الصناديق الامبريالية الدولية. وفي نفس الوقت يواجه الاحتجاجات الشعبية بالقمع والحصار والمنع والاعتقالات والمحاكمات الصورية، ويصر على تمرير مشاريعه الطبقية ومنها مشروعي قانوني الإضراب والتقاعد.

بناء على ما سبق فإن المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي:

■ **يدين المنع والحصار الذي تعرضت له المسيرة الوطنية التي نظمتها الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد يوم الاحد 29/ 12/ 2024 ويسجل تضامنه غير المشروط مع الجبهة في نضالها ضد القانونين التخريبيين للإضراب والتقاعد، وينادي المركزيتين النقابيتين "إ م ش" و"ك د ش" إلى تحمل مسؤوليتهما في النضال المشترك وفي تجميع كافة القوى النقابية والسياسية والحقوقية والجمعوية الأخرى الغيورة على مصالح الطبقة العاملة للنضال الوحدوي من أجل إسقاط القانون التكبيلي للإضراب والتصدي لمشروع القانون المشؤوم حول أنظمة التقاعد.**

● يدين الهجوم القمعي الذي تعرضت له العاملات والعمال الزراعيين/آت في منطقة اشتوكة آيت باها واستمرار تجاهل مطالبهم المشروعة والتي عبروا عنها في ملفهم المطلبي، ويدعو جميع المواطنين/آت في المنطقة إلى مساندة رفيقاتهن ورفاقهم العاملات والعمال الزراعيين/آت لتحقيق مطالبهم المشروعة في العيش الكريم.

■ **يندد باستمرار معاناة ضحايا زلزال الأطلس بسبب سياسة الإهمال والتجاهل التي تنهجها الدولة إزاء مطالبهم العادلة في إعادة الإعمار وتوفير السكن والتعويض عن الأضرار وتوفير الخدمات الاجتماعية حيث ما زال الكثير منهم يعيشون في الخيام البلاستيكية في أوضاع جد قاسية وخاصة مع فيضانات الأمطار التي جرفت الخيام وتساقط الثلوج وشدة البرد، ويحمل الدولة مسؤولية ما قد يترتب عن ذلك من تداعيات كارثية على أرواح وصحة الضحايا.**

● كما يسجل المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي السلوك الأرعن والطائش الذي يتجلى في الافتراس الرأسمالي في أبشع صوره الذي تتعرض له عاملات "سيكوميك" بمكناس، حيث يتم تحريض بعض العناصر(العمال) الذين يشتغلون في فندق نفس الباطرون للإعتداءعلى العاملات والعمال اللذين فقدوا/ن شغلهم/ن في معمل سيكوميك أمام أعين السلطات الأمنية، ويعبر عن تضامنه التام واللامشروط معهم/ن، ويطالب الدولة المغربية بتحمل مسؤوليتها في تمكينهم/ن من حقوقهم/ن المشروعة.

■ **يعتبر أن مشروع مدونة الأسرة- حسب التعديلات التي يتم الترويج لها في الإعلام-لا يرقى إلى مستوى تلبية المطالب الديمقراطية للنساء، فهو يشرعن استمرار الوضع الدوني للمرأة، ويستهدف التغطية على الوضع الاجتماعي المتأزم والكارثي وتعميق الشرخ والصراع بين النساء والرجال ومكونات الشعب المغربي وبين المناضلين العلمانيين والإسلاميين وبالتالي تحريف حقيقة الصراع كصراع طبقي وإضعاف النضال من أجل القضايا الاجتماعية الملحة والأساسية للشعب المغربي، ويدعو القوى الديمقراطية والتقدمية إلى المزيد من النضال من أجل المساواة الحقيقية بين الرجال والنساء، ويؤكد المكتب السياسي أن النضال من أجل مدونة ديمقراطية للأسرة والنضال من أجل التخلص من المخزن وبناء نظام ديمقراطي مسيرة واحدة.**

على المستوى الإقليمي والمنطقة العربية بالتحديد، لازالت حرب الإبادة الجماعية التي يشنها الكيان الصهيوني في قطاع غزة مستمرة بشكل متصاعد من مجازر ومحارق جماعية ورمي جثة شهيدات وشهداء الشعب الفلسطيني للكلاب في قارعة الطريق في ظاهرة مخزية للإنسانية جمعاء. بينما تواصل المقاومة الفلسطينية تصديها البطولي للعدو المحتل وتكبده خسائر باهظة في الأرواح والعتاد ستنعكس لا محالة على مستقبل وجوده في المنطقة، رغم الدعم اللامحدود الذي تقدم المنظومة الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية له، وتكالب المطبعين والرجعيين في المنطقة. ونعتبر في حزب النهج الديمقراطي العمالي أن طوفان الأقصى كشف كل المختبئين وراء شعارات زائفة ومظللة تدعي وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني، بينما هي، في واقع الحال، تلعب الدور الوظيفي المنوط بها كدركي للمنظومة الامبريالية بقيادة الإدارة الأمريكية، وعلى رأس هذه الأنظمة النظام التركي تحت قيادة أردوغان. وفي هذا الإطار، ندعو الشعب التركي وقواه الحية التقدمية والديمقراطية للوقوف إلى جانب شعب سوريا في نضاله من أجل تقرير المصير ووحدة بلاده وتحريرها من كل المحتلين.

● ندين بشدة التدخلات الأجنبية في سوريا وعدوان الكيان الصهيوني على قدراتها العسكرية والعلمية واحتلاله لأراضيها ونؤكد، من جديد، تضامننا مع الشعب السوري ومع نضاله من أجل تقرير المصير، بعيدا عن التدخلات الأجنبية، ومن أجل وحدة سوريا وتحرير كامل أراضيها المحتلة وسحب القواعد العسكرية منها وبناء نظام وطني ديمقراطي وشعبي.

■ **نشيد بمساندة الشعب اليمني المستمرة للشعب الفلسطيني حتى إيقاف الحرب على غزة.**

كما يسجل المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي احتداد الأزمة التي مافتئت ترخي بظلالها على المنظومة الامبريالية بقيادة الإدارة الأمريكية وفقدانها الهيمنة المطلقة على إمكانيات ومقدرات الشعوب ولجوئها إلى مختلف أشكال العدوان ضد الشعوب التي تواجه هيمنتها (العقوبات الاقتصادية والحصار وسرقة الأموال وتوظيف المرتزقة وتجنيد العملاء لنشر الفوضى مرورا بالانقلابات العسكرية وصولا إلى الحروب المباشرة بواسطة حلف الشمال الأطلسي وغيره من الأحلاف العسكرية أو الحروب الغير مباشرة بواسطة أنظمة عميلة).

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي يجدد مرة أخرى تضامنه مع نضالات شعوب العالم من أجل تحررها الوطني والديمقراطية، ويدعو إلى بناء أوسع جبهة عالمية مناهضة للمنظومة الامبريالية بقيادة الإدارة الأمريكية.

الرباط في 29 دجنبر 2024.
المكتب السياسي

الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع

تدين التعاون المتنامي بين النظام المخزني والكيان الصهيوني

تدعو لتنظيم اليوم الوطني 20 للتنديد بالتطبيع ولدعم فلسطين

اجتمعت السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، يومه السبت 4 يناير 2025، حيث خصص الاجتماع لتدارس مستجدات القضية الفلسطينية وأنشطة الجبهة التنظيمية ومبادراتها النضالية؛ كما تم الاهتمام بأبرز التطورات التي تشهدها المنطقة والساحة الفلسطينية على وجه الخصوص، وتم الوقوف على ما يلي:

-استمرار حرب الإبادة الجماعية في غزة بتقتيل يومي لأعداد كبيرة من السكان واستهداف كافة المنشآت والمرافق الحيوية والبنى التحتية بما في ذلك المساجد والمستشفيات، وقتل واختطاف الأطر الطبية بشكل همجي (الطبيب حسام أبو صفية المعتقل حاليا بسجن تيمان سدي السيء الذكر).

-اعدامات ميدانية واعتقالات واسعة في الضفة.

-اقتحامات متكررة للمسجد الأقصى تحت حماية جيش الإحتلال.

-استهداف الصحفيين عمدا وقد وصل عدد الصحفيين الذين تم اغتيالهم منذ بداية حرب الإبادة إلى 202 صحفي.

- صمود عز نظيره للمقاومة التي لازالت توجه للعدو ضربات مؤلمة بغزة والضفة وفي قلب الأراضي المحتلة عام 48 من طرف الكيان اللقيط.

-استمرار المقاومة اليمنية في دعمها الثمين لفلسطين، أرضا وشعبا ومقاومة، رغم القصف الأمريكي البريطاني والصهيوني المدمر لمقدرات اليمن.

-استمرار المفاوضات مع العدو من أجل وقف الحرب في قطاع غزة وجلاء قوات الإحتلال الصهيوني عنها وتبادل الأسرى وعودة السكان وإعادة الإعمار.

- ملاحقة المقاومين من طرف الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة.

-قرار السلطة الفلسطينية بوقف بث قناة الجزيرة بفلسطين.

-إمعان النظام المخزني في تقوية تحالفه مع الكيان الصهيوني على كافة المستويات بما في ذلك المجال العسكري؛ حيث تسلم مؤخرا دفعة جديدة من منظومة بطاريات وصواريخ «باراك» «الإسرائيلية» للدفاع الجوي البعيدة المدى.

-الأحداث الأخيرة في سوريا وانعكاساتها على القضية الفلسطينية بشكل خاص.

وتأسيسا على ما سبق، تعلن السكرتارية الوطنية المواقف التالية:

1) تطالب المنتظم الدولي بتحمل مسؤوليته والتدخل العاجل لإيقاف جرائم الإبادة المستمرة يوميا ضد الشعب الفلسطيني.

2) تدين بشدة مسلسل التنسيق المتواصل والتعاون المتنامي بين النظام المخزني والكيان الصهيوني رغم حرب الإبادة وضدا على موقف الشعب المغربي؛ ونخص بالذكر التعاون العسكري وتسهيل رسو سفن الإبادة المحملة بالعتاد العسكري بموانئ بلادنا لتموين جيش الإحتلال.

3) تعلن عن تنظيم يوم وطني (اليوم الوطني 20) للتنديد بالتطبيع والمطالبة بتجريمه وبوقف هذه الحرب الإجرامية والتعبير عن دعم الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة، وذلك يوم 17 يناير 2025 عبر وقفات ومسيرات شعبية في مختلف المناطق.

4) تعتبر أن ما تقوم به السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية من ملاحقات ضد المقاومة، أمر مخزي وخدمة ثمينة للعدو الصهيوني، وعرقلة واضحة لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل الحرية والاستقلال؛ كما تعتبر قرارها بمنع قناة الجزيرة، بغض النظر عن الخط التحريري لهذه الأخيرة، قمع لحرية الإعلام والصحافة.

5) تحيي عاليا الشعب اليمني ومقاومته المسلحة لما يقدمه من تضحيات جسام دعما لفلسطين، وضد الغطرسة الصهيونية والإمبريالية الغربية وخاصة أمريكا وبريطانيا.

6) تؤكد الجبهة، بعد الأحداث الأخيرة في سوريا، على حق الشعب السوري في تحديد مستقبله وتقرير مصيره بحرية واستقلال، ضمن إطار ديمقراطي يحفظ وحدة الشعب السوري وأراضيه، ويصون استقلاله عن أي تدخل أو وجود أجنبي، أيا كان شكله، ويضمن بقاء سوريا داعمة للقضية الفلسطينية، ومحصنة ضد أي محاولات اختراق صهيوني.

السكرتارية الوطنية.
4 يناير 2025

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

اختلالات بالجملة اعترت عملية إعادة بناء مناطق الحوز المتضررة من الزلزال

سعد مرتاح

وقفت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان على اختلالات بالجملة لا زالت تعتري عملية إعادة إيواء وتأهيل المناطق المتضررة بزلزال الحوز. وسجل فرع مراكش آسفي لأكبر هيئة حقوقية بشمال افريقيا، "هزالة الدعم المقدم لإعادة بناء المساكن سواء المهدمة كليا أو جزيئا إضافة إلى عدم تعميمه على جميع المتضررين والمتضررات، وانتشار مظاهر الابتزاز والارتزاق والمتاجرة بمأساة المتضررين، عبر الرفع المهول لاثمان مواد البناء والرشوة والنصب على الضحايا من طرف بعض المقاولات التي استقدمت من مناطق متعددة لتسطو على مبالغ الدعم المقدم للعديد من الأسر دون إنجاز أشغال البناء".ووقف حقوقيو مراكش – آسفي على "استمرار إيواء الأسر في خيام مهترئة وغير مؤهلة للصمود أمام التحولات المناخية خاصة مع حلول موسم الثلوج في أعالي وقمم الجبال، والضعف البين في إعادة ترميم البنية التحتية من طرق ومسالك وممرات، ناهيك عن استمرار الدراسة في قاعات من القصدير الذي يسمى البناء المفكك،وفي الخيام، مع استمرار إغلاق العديد من الأقسام وإعادة فتح أخرى دون ترميمها ".واستغرب البيان من "تقلص وضعف الخدمات الصحية وتفاقم صعوبة الولوج لهذه الخدمات بما فيها تلقيح الأطفال، وعدم اهتمام الدولة بموارد العيش الكريم للسكان مما رفع من حجم العطالة وتقلص الإنتاج خاصة الفلاحي نتيجة تضرر السواقي ومنابع المياه وفقدان الماشية، وضعف الدعم المقدم للفلاحين وعدم تعويضهم عن ضياع قطيعهم من الماشية".وفيما يخص إعمال معايير ومبادئ الحكامة والشفافية في الإجراءات المتعلقة بإعادة التأهيل، وقفت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان على "غياب الشفافية وكل المعطيات المتعلقة بالميزانية المرصودة ومآلاتها وطرق صرفها ونتائجها على الساكنة، وارتفاع حدة الاحتجاجات، بعد استنفاذ توجيه الشكايات إلى السلطات بشكل متكرر دون جدوى، للمطالبة بالتمتع بكافة الحقوق وتنفيذ الوعود التي التزمت بها الدولة، وسيادة المقاربة القمعية والسلطوية للتعامل مع الضحايا والتي وصلت إلى ادانة سيدة بالسجن النافذ شهرا، واعتقال ومتابعة سعيد أيت مهدي بتهم ثقيلة".

وفي هذا الصدد يرى رفاق عزيز غالي أن "الدولة مسؤولة عن معاناة الساكنة المتضررة من الزلزال، ومقصرة في تنفيذ التزاماتها سواء بموجب القانون الدولي الانساني أو بموجب القانون الوطني، ذلك أنه لا يجوز حرمان اي متضرر من الزلزال أو أية كارثة طبيعية أخرى من الدعم"، مطالبين في ذات الصدد بـ "إطلاق سراح منسق تنسيقية ضحايا زلزال الحوز الناشط سعيد أيت مهدي" الذي تم توقيفه قبل أسابيع ومتابعته في حالة اعتقال. يُذكرأن وفدا من وزارة الداخلية والمنسق الوطني للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، انتقل مساء يوم أمس الجمعة 3 يناير الجاري، إلى منطقة الحوز من أجل الوقوف على سير أعمال إعادة الاعمار بالمناطق المتضررة من تداعيات الزلزال الذي ضرب المنطقة. وتفيد المعطيات المتوفرة، أن مقر عمالة الحوز بتحناوت احتضن اجتماع الوفد من المسؤولين على المستوى الترابي، حيث تمت مناقشة الاكراهات التقنية التي تعيق عملية البناء بمناطق جبلية أضحت غير قابلة للبناء.

وتبعا لذلك، قام المنسق الوطني للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمعية عمال الاقاليم الثلاثة بجولة عبر مروحية لمتابعة الوضعية بالجماعات الترابية المتضررة من الزلزال، حيث وقفوا على سير عملية الاعمار وعاينوا عن كثب المناطق التي تضررت من الزلزال وأصبحت في وضعية يصعب الترخيص فيها بالبناء في انتظار ايجاد حلول بديلة وقابلة للتنزيل على ارض الواقع.

يأتي ذلك بعدما احتجت عدد من الأسر بالمناطق المتضررة من الزلزال على الإشكالات التي تعيق تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة، إن على مستوى الترخيص بالبناء أو في ما يخص الدعم الذي تزعم عدد من الأسر أنها لم تتوصل به.

الاتحاد الوطني لطلبة المغرب

فصيل طلبة اليسار التقدمي:

«لا لاستهداف التوجه الطلابي الديمقراطي بموقع تطوان»

«جميعا من أجل مناهضة العنف في الجامعة»

تابعت السكرتارية الوطنية لفصيل طلبة اليسار التقدمي، بامتعاض شديد، أحداث العنف المؤسفة التي شهدها موقع تطوان يومي 01 و02 يناير.

تجري هذه الأحداث والجامعة المغربية تئن تحت وطأة الهجوم على حقوق الطلاب ومكتسباتهم، واستمرار استهداف الحريات النقابية والديمقراطية داخل الحرم الجامعي، وقمع النضالات الطلابية، ولعل ما تعرض له موقع تازة من هجوم واعتقال 13 مناضلا ومناضلة في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب لأدل على ذلك.

تجددت أحداث العنف الطلابي في هذا المعقل المعروف تاريخيا بديمقراطيته وريادیته، وإبداع الخطوات الوحدوية والنضالية البناءة، والمبادرة إلى الانخراط في المعارك الطلابية الرامية إلى التصدّي لمختلف السياسات الطبقية التي ينهجها النظام في قطاع التعليم العالي، والالتحام بالمعارك الشعبية، وتجسيد تقدمية إطارنا العتيد خصوصا عبر مناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني المجرم والتضامن القوي مع الشعب الفلسطيني الذي يتعرض للإبادة الجماعية.

تحقق هذا التراكم المشرف في موقع تطوان بفضل التوجه الطلابي الديمقراطي الذي بقي صامدا، وبذل الغالي والنفيس في سبيل صون حرمة الجامعة وتكريس المبادئ الأربع لنقابتنا الطلابية كمؤطر للممارسة النضالية؛ لكن ذلك لطالما أثار حنق النظام، بقدر ما أثار غيظ أعداء النضال الديمقراطي الوحدوي، الذين تمكنت منهم النزعات البيروقراطية والإقصائية والجنوح الجامح إلى ممارسة العنف وتقويض المبادرات.

تجلى ذلك في الهجوم الدموي الذي تعرض له فصيل طلبة اليسار التقدمي بموقع تطوان، في 12 مارس 2020، حين هاجمت عناصر تحسب نفسها على تجربة فصيل الطلبة القاعديين (والتجربة هاته منهم بريئة) مناضلينا ومنهم من وجد الأطباء حينها أن ما تعرضوا له هو «ضرب بنية القتل»، كما استمرت بعد ذلك الهجمات التي لم يسلم منها لا الفصائل ولا الطلاب الأوطاميون بل وحتى الطلاب الفلسطينيون، وظل التوجه الطلابي الديمقراطي دائما في مرماهم مراهنين على إخراسه وإقباره، في مسعى خطير لإخضاع الساحة الجامعية لمنطق العنف المسلح والترهيب المنظم بدل الحوار الديمقراطي والنضال الجماهيري.

ها هو ما حذرنا منه يتكرر، بإقدام العناصر المحسوبة على التكتل نفسه على استهداف الطلبة القاعديين التقدميين بموقع تطوان والهجوم عليهم، كمحصلة لسلسلة من الاستفزازات المتكررة، وفي محاولة مفضوحة لجرهم إلى العنف، في سيناريو مخدوم يرمي إلى إفراغ الجامعة من مضمونها الديمقراطي الجماهيري وتحويلها إلى ساحة للصراعات الإقصائية خدمة لأجندات الهيمنة والاستبداد.

إننا في فصيل طلبة اليسار التقدمي، إذ نستحضر هذه السياقات، نؤكد أن ما جرى ليس وليد اللحظة، بل نتيجة للممارسات الخطيرة الصادرة عن عناصر تحسب نفسها على «الكراس» بموقع تطوان، كما نجدد التذكير بأن العنف داخل الجامعة ليس إلا امتدادا للسياسات الرجعية التي تسعى إلى ضرب كل نفس ديمقراطي وتقدمي، وبأن الرد الحقيقي على هذه المحاولات يكمن في توحيد الصف الديمقراطي والتقدمي حول مشروع جماهيري ديمقراطي قادر على إفشال هذه المخططات.

إن الجامعة ليست ولن تكون ساحة للإقصاء، بل هي فضاء للعلم والنضال الجماهيري الحر، وستظل الحركة الطلابية، بتوجهها الديمقراطي التقدمي، عصية على محاولات الترهيب والقمع.

وبناء عليه، نعلن ما يلي:

1. تضامننا مع مناضلي ومناضلات فصيل الطلبة القاعديين التقدميين بموقع تطوان، ومع كافة ضحايا العنف من طلاب وهيئة تدريس ومواطنين.
2. إدانتنا القوية للعنف داخل الجامعة، لأنه لا يخدم سوى أجندات النظام المخزني القائم، ويسبب أشد الضرر للحركة الطلابية.
3. اعتبارنا أن الاعتداءات السابقة التي تعرض لها فصيلنا في تطوان وغيرها، لا تخرج عن سياقها الأحداث الأخيرة وعن مسلسل العنف المنظم الذي يستهدف التوجه الطلابي الديمقراطي داخل الجامعة.
4. دعوتنا الفصائل التقدمية والديمقراطية إلى تحمل مسؤوليتها التاريخية أمام ما تتعرض له الجامعة والحركة الطلابية، والالتفاف حول المبادرات الديمقراطية والوحدوية بما يفضي إلى إعادة بناء نقابة لكل الطلاب، ونبذ الانجرار إلى العنف المضاد.
5. دعوتنا كل القوى التقدمية والديمقراطية الوطنية والغيورة على الجامعة إلى مواجهة هذه الممارسات عبر فضحها سياسيا وفكريا والتضامن مع ضحاياها.
6. رفضنا المطلق لعسكرة الجامعة واستقدام الأجهزة القمعية إلى الحرم الجامعي، لما في ذلك من استهداف للحريات الديمقراطية التي قدم الاتحاد الوطني لطلبة المغرب في سبيلها تضحيات جسام.

إن الجامعة ليست ولن تكون ساحة للإقصاء، بل هي فضاء للعلم والنضال الجماهيري الحر، وستظل الحركة الطلابية، بتوجهها الديمقراطي التقدمي، عصية على محاولات الترهيب والقمع.

عاش الاتحاد الوطني لطلبة المغرب
عاش التوجه الطلابي الديمقراطي

عن السكرتارية الوطنية صدر يوم الجمعة 3 يناير 2025

الحق في الأرض بين إستراتيجية النظام المخزني للهيمنة والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان (الجزء الخامس)

بالميلودي الكبير

تناول الجزء الأول من هذا المقال مسألة القائدية وكيف لم يستطع المخزن، في المراحل الأولى من صراعه مع القبائل، تدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام الجماعي الذي بناه الأمازيغ في بلادهم.

وتناول الجزء الثاني قضية الاستعانة بالقوى الأجنبية للهيمنة عبر اتفاقيات دولية، حيث أشرنا إلى اتفاقية مدريد 1880. وفي الجزء الثالث إلى اتفاقية الجزيرة الخضراء 1906، التي أنهت الصراع القائم بين القوى الاستعمارية، وخاصة بين فرنسا من جهة، وألمانيا وانجلترا من جهة ثانية، حول تثبيت من له الأحقية في وضع اليد على المغرب.

و تناول الجزء الرابع قضية معاهدة الحماية، التي جرى توقيعها من طرف السلطان عبد الحفيظ، بتاريخ 30 مارس 1912، بمدينة فاس. كما تناول كيف انفجرت الأوضاع في مختلف البلاد رفضا لما يحاك ضد الشعب سرا، من طرف من لا يمثلون إلا أنفسهم. لقد أكدنا في الجزء الرابع أن وجود الشرطة الأجنبية في الموانئ الوطنية، و خاصة في عاصمة العلويين آنذاك مدينة فاس أثار حفيظة سكانها و زوارها من القبائل المجاورة، و شكلت أخبار توقيع عهد الحماية النقطة التي أفاضت الكأس، و بعبارة أكثر دلالة « القشة التي قسمت ظهر البعير» و وضعت حدا للمواقف حول التوقيعات السرية بين المخزن و القوى الاستعمارية؛ يعني كشفت من مع تفويت الأرض و من ضدها.

سنتناول في الجزء الخامس هذا، سياسة الجنيرال اليوطي، قبل أن يصبح ماريشالا، و كيف كان يرى بلاد المغرب، و لماذا فشل في تطبيق إستراتيجيته التي اتبعها و هو العسكري الذي استفاد من تجربة كبيرة في إرساء المستعمرات الفرنسية من طولكين، المتاخمة للحدود مع الصين، و بعدها مدغشقر، ثم جنوب وهران بالجزائر قبل أن يدخل إلى المغرب.

ما هي إذن السياسة الاستعمارية لليوطي، و كيف اصطدمت بصخرة المقاومة في المغرب؟؛

اسمه الكامل هو لوي هوبير غونزالف ليوتي، تكلف بالمغرب و عمره 58 سنة و قد راكم تجربة كبيرة في بعض المستعمرات الفرنسية؛ بل هو من أرسى وجود فرنسا فيها. تم تعيينه مقيما عاما بالمغرب في 28 أبريل 1912؛ أي بعد 11 يوما من انتفاضة فاس التي يمكن اعتبارها الرد الفعلي على توقيع اتفاقية الخيانة (30 مارس 1912). و قد أشرت في الجزء الرابع، بشيء من التفصيل، إلى هذه الأحداث (17 أبريل 1912) التي كانت عناوين مختلف جرائد العدو الفرنسي، صديق السلطان، تسميها «فاس الدامية» أو فاس « الخائنة»، حيث جرت تصفية 80 شخصا من الفرنسيين، من بينهم مدنيون، تماما كما وقع في فلسطين المحتلة يوم 07 أكتوبر2013، و بنفس الصور التي تصلنا من غزة من حيث هدم المنازل على رؤوس،

صورة تشهد على هدم المنازل و محاولات إنقاذ الناس من تحت الأنقاض و إنشاء المخيمات السكنية في فاس.

أهل فاس، من النساء و الأطفال وهم نيام (أنظر الصورة أسفله)، بالإضافة إلى إعدامات شملت ثمانية و أربعين مدنيا.... جرت أحداث كثيرة كرد فعل على وجود الشرطة الفرنسية في بلادنا، ليس فقط بعد معاهدة 1912، و لكن حتى قبلها، و أبرزها واقعة الدار البيضاء؛ بسبب قتل ثلاثة موظفين فرنسيين في ميناء المدينة يوم 30 يوليو 1907، أي بعد مضي حوالي 15 شهرا عن توقيع اتفاقية الجزيرة الخضراء (07 أبريل 1906)، وحينها تمت عسكرة العاصمة الاقتصادية بحوالي ثلاثة عشر ألف جندي من أجل الهجوم على كل قبائل الشاوية المتهمة بارتكابها «جريمة قتل ثلاثة موظفين من جنسية المعمر الفرنسي».

الشاوية عبارة عن كونفدرالية تجمع عدة قبائل ناطقة بالدارجة المغربية و تشمل عدة مدن و منها الدار البيضاء و المحمدية و بنسليمان و سطات و برشيد (انظر خريطة الشاوية أسفله).

أذكر ببعض الأحداث، و ليس بكلها، للتعبير على أن ليوطي تم تعيينه للقضاء على التمرد الذي فاجأ السلطات الفرنسية في العديد من مناطق البلاد. ما أثارني، من خلال ما كتب عليه هو أنه:

1 – جيش المزارعين و فلاحي الأرز في المستعمرة الفرنسية المسماة طونكين Tonkin و زودهم بالسلاح ضد المتمردين و المقاومة على الحدود مع الصين. و قد نجح في تهدئة الأوضاع تحت قيادة الجنرال Gal–lieni...؛

2 – حاول تطبيق نفس السياسة في المغرب عبر «حماية سيادة السلطان» و تسخير الباشوات والقياد المخزنيين من أجل السيطرة وتفكيك القبائل؛

3 – أصبح رمزا من رموز المنقذين و «فكاكي لوحايل» لدى النخبة المدينية المغربية في ذلك الزمان الذي أصبح بعده، وحتى اليوم، المنافقون و الخونة يتهمون المقاومة و المعارضة و كل الحراكات الشعبية، الريف نموذجا، بالولاء للقوى الأجنبية.

4 – يصفه علال الفاسي في احدى كتاباته "برجل ذو رؤية مستقبلية و واضحة وبصديق المغرب و محرره"؛ و كأن المغرب كان مستعمرا من الصين الشعبية. محرره من ماذا أو من من؟. كما قال عنه عبد الهادي بوطالب في مذكراته بأن إدارته كانت فعالة و قام بتحسين البنية التحتية و شجع التعليم و الصحة. و يقول عنه ادريس الضحاك، الأمين العام للحكومة مرتين، الأولى في عهد عباس الفاسي و الثانية في عهد بنكيران، في مقال لموقع هيسبريس من توقيع الصحفي محمد الراجي بتاريخ 16 نونبر 2020 بعد حضوره في محاضرة للسيد الضحاك "ألقاها بمناسبة الدرس الافتتاحي للمعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث»، (يقول) بأن المارشال «كان يكنّ احتراما كبيرا للأضرحة في المغرب، وكان يعشق زيارة الأماكن الروحية في المملكة، لافتا إلى أنه نُقلت عنه مقولة فحواها»: "غبيّ من يزور الأضرحة ولا تتملكه الرهبة". و يضيف السيد الضحاك بأن ليوطي « مَرض ذات مرة، ولم ينفع معه علاج الأطباء؛ فنصحه أحد مساعديه بأن يُقرأ عليه اللطيف، فأوتي بفقهاء من القرويين وقرؤوا عليه اللطيف طيلة ليلة كاملة، فتحسن حاله». و يضيف « سألهم (سأل ليوطي الفقهاء): "كيف أشكركم؟"، فاقترح عليه أحدهم أن يكون الشكر بزيارة مولاي إدريس، فكان جوابه أنه هو من منع على غير المسلمين زيارة المساجد، فوجد الفقهاء مخرجا في أن يجعل ليوطي رجْلا داخل الضريح ورجْلا خارجه كأنه لم يدخل». ..... أمثال هؤلاء هم من نصبوا له تمثالا في القنصلية الفرنسية بالدار البيضاء تيمنا بانجازاته؛ تماما عكس ما قامت به القبائل حين حاصرت مدينة فاس أياما قليلة بعد وصوله الى فاس و حين انتشر خبر توقيع عهد الخيانة. و يشهد هو بنفسه على الحدث في رسالة بعثها الى شقيقته في يوم من أيام شهر ماي من سنة 1912 يقول فيها: « وصلت هنا (فاس) أمس، و التقيت بالسلطان. في المساء تعرضت المدينة لهجوم هائل من شرقها و شمالها. صددنا المهاجمين بحلول ظهر اليوم الموالي، بعد أكثر من 12 ساعة من المقاومة الشرسة، تسللوا خلالها إلى داخل المدينة، فاضطررنا إلى حرب الشوارع، و مطاردتهم خطوة خطوة، دار بدار. كانت خسائرنا كبيرة جدا»؛ (عن مجلة زمان بتاريخ 08 مايو 2024 تحت عنوان؛ ليوطي: «حامي» العرش و الدين).

انجازات الجنرال هوبير اليوطي «العجيبة الغريبة»، في نظر البعض، تتمثل في إخضاع القبائل المتمردة على السلطان و قواده و بشواته. و هذا بالضبط ما يفتخر به قادة ما يسمون أنفسهم بالحركة الوطنية. كانوا معجبين أيما إعجاب بالسياسة التي كان يسميها مقيمهم العام بسياسة «التهدئة» la pacifi–cation رغم أنها غزو و استعمار لبلاد الأحرار.

يتبع.

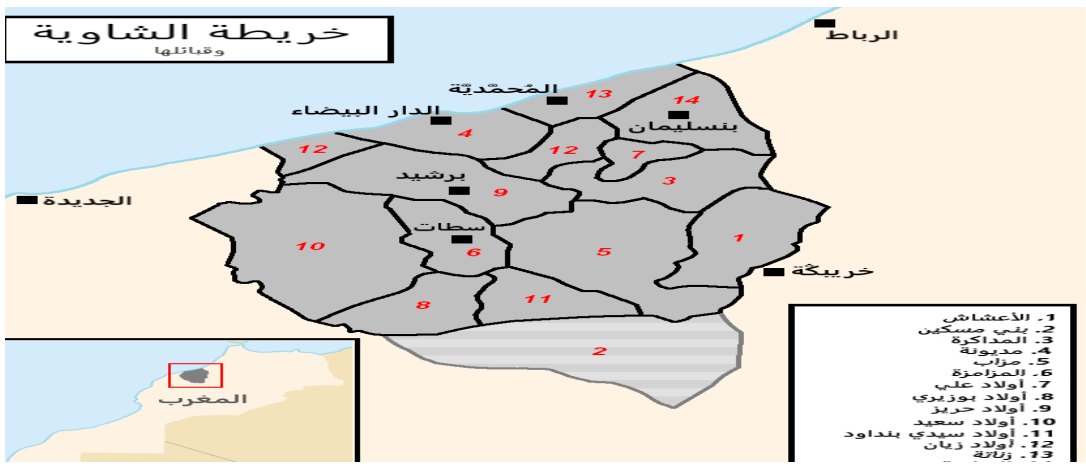

في الصورة بارجة حربية فرنسية كانت تقوم بقصف عشوائي لمدينة الدار البيضاء يومي 07 و 08 غشت 1907، مما تسبب في قتل حوالي 7000 مدني و هدم الكثير من المنازل فوق رؤوس النساء و الأطفال بدون رحمة و لا شفقة.

ماذا بعد سوريا؟

كريم لحسن

إن ما يجري الآن في منطقة الشرق الأوسط ليس وليد لحظة سياسية آنية، بل تمتد جذوره إلى عوامل متعددة سابقة رسمت على إثرها الجغرافية السياسية للمنطقة وفق توازن دولي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ كان للدولة السوفياتية الشيوعية دور كبير في القضاء على الأنظمة الفاشية والنازية، وتلقت القوى الامبريالية هزائم في مستعمراتها حيث تم إعادة تشكيل وصياغة عالم جديد انتهى بتوازنات جيوسياسية تتحكم فيها القوة العسكرية والمالية؛ وفي هذا السياق حصلت الدولة السورية على استقلالها سنة 1943. ومع بداية الستينيات وصل حزب البعث الاشتراكي إلى السلطة مدعوما من طرف السوفيات والقوى التحررية، وبنت اقتصادها ومؤسساتها باستقلال تام عن محيطها، ولم تندمج في النظام الرأسمالي رغم العواصف التي مرت منها المنطقة، ظل النظام السوري حريصا على مواقفه في وجه الكيان السرطاني (الكيان الصهيوني) الذي وضعته الولايات المتحدة والامبريالية الغربية في فلسطين، وعلى إثره سعت إلى تحقيق توازن استراتيجي مع هذا الكيان الذي احتل الجولان في أول مواجهة معها (حرب الأيام الستة 1967). ونجت من السقوط في الخط الرأسمالي من خلال الضغوطات التي مورست عليها من طرف القوى الامبريالية (بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية) عقب حرب الخليج التي أسفرت عن احتلال العراق ونهاية حكم حزب البعث هناك ونسف مقدرات الدولة العراقية وكل ما شيدته بواسطة تحالف دولي دفع نظام حكم سوريا إلى تبني سياسات أكثر انفتاحا على الرأسمال الغربي وإعادة هيكلة جزء من الاقتصاد السوري لفائدته. وبسقوط الدولة العراقية تأثرت القضية الفلسطينية لكونها إحدى الدول المؤثرة في القرار السياسي العربي بخصوص هذه القضية، وازداد هذا التأثير سلبا مع حدوث ثورات الربيع العربي الذي أسقط كل دول المحور داعمي القضية الفلسطينية اليمن وليبيا وسوريا ومصر إلى حد ما التي كانت تشكل قوة القرار العربي وتكبح أي دور للأنظمة الخليجية على الأقل.

وباختفاء هذا المحور سقطت القضية الفلسطينية في القرار العربي لأن التغييرات التي أحدثتها هذه الثورات في الأنظمة العربية كانت كلها لصالح القوى الامبريالية وإسرائيل، حيث ضعفت الأحزاب الاشتراكية والوطنية والقومية وشكلت هزيمة كل المشاريع السياسية العربية بالمقابل هيمنت على الأنظمة العربية أحزاب تيوقراطية (الإخوان المسلمين) والأحزاب الدينية التي لا تملك مشروعا سياسيا نهضويا يسعى إلى تحقيق الديمقراطية والنهضة والتحديث، إذ انشغلت بالاقتتال الداخلي وأبانت عن فاشية جديدة وانكشف وجهها الحقيقي بكونها صنيعة القوى الغربية والصهيونية، وانخدعت الشعوب العربية أيما خداع في التغييرات الحاصلة التي كانت تأمل منها تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الديمقراطية، مما ساعد في ازدياد الدور الإيراني في المنطقة على اعتبارها الدولة المناهضة للمشروع الصهيوأمريكي بالمنطقة. وأعادت تشكيل محور المقاومة من أجل إعادة القضية الفلسطينية إلى الواجهة وإثبات موقعها الجيوستراتيجي في المنطقة في وقت كانت القوى الامبريالية قد أدخلت المنطقة في حروب هجينة يقوم بها الجهاديون المتمردون بفصائلهم وتياراتهم المختلفة، لخلق حالة عدم التوازن والاستقرار في المنطقة، بغية السيطرة عليها في إطار إعادة تقسيم العالم من خلال الحروب بين الأوليغارشيات المالية المتنافسة، وبكون طبيعة رأسمالها تعمل على توسيع نفوذها المالي الدائم وتوسيع مجالها الترابي. كل هذه العناصر تبين أهمية سوريا في الخطط الجيوسياسية للقوى الامبريالية (الناتو والقوي الامبريالية) نظرا للموقع الاستراتيجي الذي توجد فيه (نقل البضائع والمواد الخام والطاقة بين آسيا والخليج وأمريكا) إضافة إلى أهميتها بكونها دولة غنية بالثروات المعدنية والفلاحية والبشرية؛ كل هذا يعتبر إذا مقدمة لما يحدث الآن، حيث وظفت الولايات المتحدة وذراعها العسكري «الناتو» الجهاديين باعتبارهم عنصرا من عناصر الحرب الهجينة للإطاحة بالأنظمة العصية، والتي لم تخضع للدخول في نسق الرأسمالية الامبريالية الصهيونية، ونظرا للأزمات المتوالية التي تعيشها النيوليبيرالية سمحت بعودة ظهور الفاشية الجديدة التي لا تهتم في خطابها وبرامجها بالتقدم وتحسين شروط حياة الناس ومعيشتهم الاقتصادية والاجتماعية، بل تهتم بإثارة الكراهية بين الأقليات العرقية والدينية، مما أجاز التحالف مع هذه الفاشية وتبنيها لضرب كل العناصر التي تشكل عائقا أمام الرأسمال الذي يريد عالما غير منقسم.

ومع توالي الثورات العربية كاد النظام في سوريا أن يسقط سنة 2015 لولا تدخل القوى الدولية والإقليمية (روسيا وإيران وحلفائها)، واستمر الوضع فيها مؤجلا إلى غاية إنهاء اللعبة هناك، ويعتبر التدخل الروسي الإيراني تدخلا أيضا من أجل المصالح الاقتصادية ولصالح حماية القواعد العسكرية الروسية في إطار تحجيم السيطرة الأمريكية والغربية في المنطقة وما تشكله من تهديد للقوى الأخرى، وتأمين مناطق الملاحة البرية والبحرية، ولإدراك ما يحدث من مناورات لابد من مقاربة المشهد العالمي الذي يتسم باستمرار الحروب والنزاعات المسلحة في كثير من المناطق ومن غير الحسم فيها، والتي تحظى بأهميتها الاقتصادية (السودان ليبيا اليمن الصومال أوكرانيا). هذا الوضع يكشف عن الهندسة التي خططت لهذه المناطق من طرف القوى الامبريالية من أجل التحكم والنفوذ في الأسواق محفظة لها في انتظار ما يسفر عنه الصراع الاستراتيجي بين الإمبرياليات المتنافسة على إعادة تقسيم العالم من خلال الحروب، لأن الصراع بين الإمبرياليات يريد عالما غير منقسم إلى مناطق نفوذ متنافسة، ويريد أيضا مجالا مفتوحا لحرية حركة الرأسمال وهو ما تعمل علية الامبريالية الصهيونية لإعادة هيمنتها على المناطق التي انفصلت عنها بفرض مخطط نيوليبيرالي على العالم الذي تتوخى من ورائه إضعاف الطبقة العاملة في كل مكان، وحتى في عقر هذه الرأسماليات المتقدمة وإضعاف عناصر المقاومة من أحزاب وطنية وتيارات اجتماعية عن طريق البرنامج النيوليبيرالي المسيطر المتحكم في السياسة للشعوب والدول، وهذا المخطط هو ما تعيه جيدا القوى الرأسمالية المنفلتة من قبضته مثل (روسيا الصين إيران وبعض دول أمريكا اللاتينية...)

وهو ما دفع بروسيا إلى التدخل بالقوة في أوكرانيا لكسر الطوق الذي تفرضه الولايات المتحدة والناتو الذي يهدد وجودها في إطار حرب استنزاف لحصرها في الزاوية، تلاها بعد ذلك حرب غزة ولبنان التي يقوم بها الكيان الصهيوني والقوى الامبريالية الداعمة لها لاجتثاث عناصر المقاومة التي تستغلها القوى التنافسية الأخرى، هذه الحروب التي تخوضها القوى الامبريالية تكشف الاستراتيجيات المخطط لها والتي أعدت سلفا في المنطقة، كما أنها كشفت أيضا حقيقة الوجود الصهيوني الذي يعمل على تفكيك الدول المحيطة به لإضعافها وإخضاعها لهيمنته وتوسعه. وهو الهدف الذي تنشده القوى الامبريالية خدمة للرأسمال العالمي بإعادة ضم الكيانات التي انفصلت عنه ولم تخضع للخط الرأسمالي. وبما أن سوريا لعبت دورا محوريا في المقاومة بالتسليح والتدريب كان المخطط الصهيوأمريكي ينتظر الفرصة لتوقف الحرب على جبهة جزء من المقاومة، أي لبنان، فانطلقت الحرب الهجينة من طرف المتطرفين الجهاديين بعدما تم حصر النظام السوري في الزاوية وإضعافه من الداخل عن طريق الحصار الاقتصادي وتجريده من استغلال ثرواته الطاقية والإنتاجية، ودفعه إلى الاستمرار في التطرف مع المعارضين الحقيقيين إلى مالا نهاية، حيث فقد السيادة الإقليمية فصار لا يسيطر على البلاد كلها، وساءت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانتهت المرحلة الأولى من الحرب الهجينة بتسوية بين إيران وروسيا وتركيا الممثلة للناتو، حيث سمح الاتفاق ببقاء هؤلاء الجهاديين الموظفين والأكراد في مناطق متفق عليها. إلا أن رعاية الغرب استمرت في انتظار إعطائهم إشارة الهجوم لإسقاط نظام الحكم في سوريا الذي تم في ظرف قياسي بدون مواجهة لهؤلاء العصابات الجهادية التكفيرية. وبهذا التدخل تم إكمال تفكيك الدولة السورية في إطار مؤامرة كبرى قادتها أمريكا والناتو وإسرائيل، وبمساعدة أنظمة عربية ترعى جزءا من الرأسمال العالمي المنظم الذي يوظف لارتكاب هذه الفضائح والجرائم التي ترتكبها القوى الامبريالية. وتم تصوير مشهد الانتصار العظيم كما صورته الآلة الإعلامية الصهيوأمريكية بتحقيق النصر على نظام الدولة السورية قلبت فيه الحقائق وزيفت الواقع.

إن استراتيجية الوضع الآن في الشرق الأوسط هو الهدف الذي خططت له الرأسمالية الصهيونية منذ 1982، والمبني على إعادة تفكيك ما رسمته اتفاقية سايس-بيكو بسبب البيئة المقلقة لإسرائيل، والمتمثلة آنذاك في وجود الاتحاد السوفياتي الدولة الشيوعية القوية والقومية العربية التي تؤسس لنظام عربي يخطط لمواجهة الكيان الصهيوني، إلا أن هذه الاستراتيجية حافظت على راهنيتها رغم انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط الأنظمة القومية وفشلها. لأن الصراع انتقل من البعد الإيديولوجي إلى البعد الاقتصادي الصرف، والذي يرفض القطبية الأحادية ويرفض هيمنة النظام الرأسمالي الممركز الذي لا يقبل التنافسية.

وفي انتظار إخراج المشهد الذي هندس لسوريا، عمل الكيان الصهيوني وبشكل سريع على نزع سلاح الدولة السورية عن طريق تدمير البنية الصناعية والعسكرية والاستراتيجية للدولة السورية، وهي وظيفة تبين أنها مكلفة بها، وتمت في صمت وبرضى الجميع، بمن فيهم هؤلاء الثوار الجدد الذين يظهرون على مسرح الأحداث بنشوة انتصار ونجاح المهمة التي تكلفوا بإنجازها. وبذلك تكون الدولة السورية آخر حلقة من دول المواجهة في الشرق الأوسط، رغم ما يقال عنها في انتظار النموذج التي ستكون عليه الدولة السورية: إما التفتيت إلى دويلات، أو في أحسن الأحوال نسخة معاكسة للدولة العراقية وصعود الكيان الصهيوني وتمدده، وصياغة مشهد سياسي جديد للشرق الأوسط يكون فيه الفاعل الوحيد خدمة للرأسمالية الصهيونية الأمريكية. ولن يكتفي هذا النظام العالمي الجديد الذي سينطلق من منطقة الشرق الأوسط ليشمل روسيا والصين وإيران للقطع مع هذه الحقبة التاريخية في التطور الرأسمالي الامبريالي. وهذا لن يكون سهلا للتدمير إلا إذا دمر العالم. ولتفادي الوضعيتين معا يجب على كل الأحزاب الاشتراكية والوطنية والشيوعية والطبقة العاملة التكتل في أممية اشتراكية هي السبيل الوحيد لخلق شروط القوة التي تحقق هزيمة الرأسمالية وإجبارها على الاستسلام من أجل تحقيق السلم العالمي وبناء عالم خال من التناحر والصراعات الفتاكة.

استفحال العطالة نتيجة طبيعية لسياسة طبقية

ودة جديدة إلى موضوع العطالة بالمغرب ، والأمر تفرضه ما وصلت إليه هذه الظاهرة ،الملازمة للنظام الرأسمالي ومنه النظام الرأسمالي التبعي ، حيث بلغت حسب الإحصاء العام الرسمي الأخير 21 %من مجموع الساكنة النشيطة ، وهو رقم قد يتجاوزه الواقع نتيجة للمنهجية المعتمدة في الإحصاء، وأيضا نظرا لوجود نسبة مهمة من المشتغلين بشكل مؤقت أو مقنع مثل الباعة المتجولين والفراشة وغيرهم. هذا في الوقت الذي كانت فيه بعض الأحزاب المخزنية، المشاركة في الحكومة الحالية، خلال الحملة الانتخابية التشريعية أنها ستوفر مليون منصب شغل ، لكن السياسة المخزنية أدت إلى فقدان مئات الألف عملهم خلال منتصف ولاية الحكومة المخزنية الحالية ، وهي نتيجة طبيعية لسياسة رأسمالية نيو ليبرالية طبقية تركز على توجيه السياسات العمومية لخدمة الرأسمال الأجنبي وتابعه المحلي ضد على مصالح الجماهير الشعبية ،وما القوانين التي تعدها الدولة المخزنية فيما يتعلق بالحق في الإضراب ونظام التقاعد و توفير أرضيات قانونية و زجرية لتسهيل تسريح العمال والعاملات ،مثال عاملات سيكوم -سيكوميك ،أكبر دليل على ذلك. والنتيجة ملايين المعطلين وتوسع دائرة الفقر و أشكال الهشاشة الاجتماعية التي تمس حتى أحياء وسط المدن الكبرى . ولذلك فالنضال الشعبي الوحدوي هو الكفيل بمواجهة سياسات تتكامل استراتيجيا لضؤب مصالح وحقوق الطبقة العاملة في مختلف المجالات الفلاحية والصناعية والخدماتية وغيرها . وخصصنا ، في إطار تناول هذا المضوع، المحاور التالية:

-1 تطورات السياسات العمومية في مجال التشغيل بين الأهداف المعلنة والخلفيات الحقيقية.

-2تشخيص واقع التشغيل والعطالة خلال الخمس سنوات الأخيرة ودور السياسات العمومية.

-3مواجهة السياسات العمومية المولدة العطالة :حركة المعطلين والفعل النضالي في مواجهة هذه السياسات

من أجل سياسة بديلة عن سياسات انتاج البطالة والمآسي الاجتماعية

ع . باعزيز

لم تكن أبدأ البطالة قدرا محتوما على العالم،كما لم تكن كل مظاهر الاستغلال والاستبداد وانتشار الفوارق الاجتماعية سوى نتائج طبيعية ملازمة لطبيعة النظام الرأسمالي الذي يهيمن قسرا على بلدان العالم.وها هي اليوم تنتصب البطالة بكل أشكالها في مقدمة الأزمات التي تجتاح المجتمعات بما في ذلك ما يسمى بالبلدان المتقدمة.وتأخذ البطالة أشكالا متنوعة وبشكل سافر في البلدان الرأسمالية التابعة. حتى أن هذه الأخيرة أصبحت تئن من وطأة البطالة ومخلفاتها من الأمراض والظواهر الاجتماعية التي تكاد تجهز على مجمل العلاقات الاجتماعية القائمة...

قبل أن يعرف تاريخ البشرية بداية الحقبة الرأسمالية قبل القرن السادس عشر،لم تتفشى البطالة الا بعد نشوب الحروب أوكمخلفات ناتجة عن الكوارث الطبيعية. بعدذلك أصبحت المجتمعات تنتج من يبحثون عن العمل بالفعل وأصبحنا أمام فائض نسبي من السكان يحتوي أيضا على من هم غير قادرين عن العمل ووأصبحنا أمام عاطلين عن العمل والبطالة المقنعة في المجتمع الرأسمالي أو أطلق عليه ماركس «جيش الاحتياط الصناعي «و«فائض السكان النسبي».ومع النمو السريع لكتلة رأس المال،سيستطيع القليل من القوى انتاج كل ضروري يستجيب لمتطلبات المجتمع الرأسمالي.ومع التطور أكثر أصبح رأس المال أكثر تركيزا في أيادي قلة قليلة.وبالتالي فان جزءا من السكان العاملين سيفقدون عملهم ويصبحون من الفائضين عن متطلبات تراكم الرأسمال.وكلما كبرت الثروات،كلما كبر الجيش الاحتياطي وكلما زادت ثروة مجتمع ما،كلما زاد عدد الأشخاص الداعم لمن هم لا يعملون.هكذا ويبقى جيش العمل في تمدد أو تقلص حسب حالة الاقتصاد،ثم وجب توازنه أو فصله عن القوى العاملة.

في نمط الانتاج الرأسمالي،من المستحيل أن لا تكون هناك بطالة ومن الطبيعي أن يتم الاستفادة من فائض القوى التي يمكنها العمل،في انتفاع واستغلال وتحكم في كلفة اليد العاملة.وتبقى البطالة هي ذلك التناقض الحاد بين الرأسمال والعمل.ومع ذلك لا تكف السياسات الطبقية المستندة في مرجعيتها الى الرأسمال ترفع أصوات وهم القضاء على البطالة،وتتجه الأنظمة الى وضع نفس السياسات الطبقية التي تنتج البطالة وفي نفس الوقت تتشكى من «آفة البطالة» ومن عدم قدرة سوق الشغل الاستجابة للطلب،بل وتعيدانتاج نفس الشعارات ونفس الخطاب في تمني بربح وافر تجود به الأسواق على الرأسماليين حتى يتفضلون بخلق المناصب الكافية لاستغلال طالبي الشغل.

لذا نجد أيضا الدراسات والتحاليل والاحصائيات الرسمية،تحاول الاختباء وراء ألاعيب الأرقام المخدومة التي تختفي وراءها حقيقة المآسي التي تعيشها موارد بشرية كفيلة أن تكون في وضع آخر في عالم أفضل وليست رهينة بيد نظام هواجسه الربح أكثر والربح السريع ومراكمة الرأسمال،مهما كلف ذلك من ضرب لأبسط شروط ممكنة للعمل في شروط لائقة.وحتى الى الدفع بالملايين الى الانحراف أو ممارسة أنشطة أخرى والسقوط في مخالب البطالة وما يرتبط بها كمخلفات ومظاهر خطيرة من هجرات غير نظامية،دعارة،جريمة منظمة،تسويق المخدرات وغيرها.

ورغم أنه في ظل الأزمات المتسلسلة والبنيوية أصلا،وارتفاع أرقام البطالة بشكل مخيف،تبدو الحلول والبدائل في تغيير الأنظمة الاقتصادية القائمة،ومع ذلك تصر ذات الأنظمة على سن سياسات التشغيل تحت راية النموذج الليبرالي المبني أساسا على خدمة مصالح الرأسمال.هكذا نجد مثلا في المغرب، وفي ظل كل الحكومات الرجعية المتعاقبة التوجه الى:

- اعتماد تخفيض الضرائب على الشركات.
- تبني المرونة في الشغل وتفكيك مناصب الشغل.
- اعتماد قوانين أكثر مرونة تشجع على الاستغلال وفق شروط السوق.
- محاربة العمل النقابي أو كل تجميع أو تنظيم مهم صغر حجمه أو كانت غايته.
- وضع القوى العاملة في مزاد وسمسرة مؤسسات الوساطة في التشغيل.
- توجيه السياسة التعليمية الى انتاج ما يتطلبه «سوق الشغل»

بصريح العبارة،يكاد المهتمون والباحثون يشككون أصلا في وجود سياسات للتشغيل في المغرب،ما عدا اعتماد حملات عشوائية للتشغيل مثل ما تم مع حملات تشغيل المغاربة المهجرين من الجزائر في مرحلة احتد فيها الصراع السياسي بين الطرفين. كما تجدر الاشارة الى تلك الاجراءات التي حملها مشروع ما كان يسمة بالمجلس الوطني للشباب والمستقبل الذي شغل فعلا العديد من حاملي الشهادات في الوظيفة العمومية وبدون أهداف أو تصور استراتيجي يراكم لتبني خطط واضحة المعالم وليس مجرد حملة غايتها السعي المحموم نحو تسعير النزاعات الانتخابية وتصفية الحسابات السياسية...أيضا شهد المغرب برامجا متنوعة ومختلفة بل متخلفة في ميدان التشغيل،فكيف تم اعتماد برامج مجربة وأبانت عن فشلها في دول أخرى؟كيف تم تنزيل مؤسسات معتمدة رسمية مثل ما كان مع برنامج C I O P Eو هو الآلية التي اعتمدتها فرنسا لادماج يد عاملة لاحظت أنها من دون فائدة و وجب ادماجها بشكل كبير وهي تتكون من الجانحين ومن الموارد المهدورة في المجتمع الفرنسي.ومع ذلك تم اعتمادها لتجريب الفشل وتعميمه من دون أن تكون وراء ذلك أية نتائج ملموسة.نفس الأمر سيتم اعتماده مع تجربة A NA P E Cالتي نجحت في ادماج أطر محظوظين من ورائهم ولاءات حزبية أو علاقات قرابة أو من تم دمجهم لتشغيلهم في مؤسسة حققت لهم الشغل ولم تحقق يذكر في مجال التشغيل وادماج الشباب حاملي الدبلومات والشهادات العليا الذين واللواتي تم تسخيرهم لخدمة أرباب العمل ومن دون أجور عادلة،بل ومنعدمة أحيانا.

لقد اعتمدت الدولة آليات المناظرات حول التشغيل، ونظمت مناظرة مراكش التي شارك فيها أرباب الشركات والباطرونا المرتبطة بالمافيا المخزنية بتأطير من موظفيهم الايديولوجيين حماة الليبرالية المتوحشة من أشباه مثقفين،وهي المناظرة التي قاطعتها وانسحبت منها الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب بشكل احتجاجي واضح على المرجعيات الاقصائية المعتمدة. وبعدها كانت منظرة الصخيرات، وهي الأخرى لم تخرج عن السياق،لتأتي بتسميات جديدة بشعارات ومنها لا الحصر:

~ انعاش الشغل واعتماد «عقد أول لعمل لمدة سنتين وتطوير عقد التكوين من أجل الادماج...

~ملائمة التكوين مع التشغيل:تكوين تعاقدي لفائدة حاملي الشواهد الباحثين عن أول عمل والمسجلين في وكالة التشغيل،والتكوين التأهيلي أو التحويلي لادماج حاملي الشهادات.

~ دعم خلق المقاولات

~ برنامج ادماج وقد استفاد منه الى غاية يوليوز 2011ما يقرب من 232.415طالبا للشغل،منهم حاملو شهادات عليا بحوالي 40 في المائة سنة 2010.

~ برنامج تأهيل.

~ وغيرها من التتسميات...

كل الاجراءات التي تم وضعها من دون وضع سياسة للتشغيل،عمادها على الأقل احترام الدولة للمواثيق والعهود الدولية و ملائمة القوانين المحلية بما يخدم الحق في الشغل وليس الخضوع لاضطرابات السوق ومضارباته،كلها مجرد اجراءات مملاة من فوق ومن توجيهات عليا لمؤسسات الدول الرأسمالية المتحكمة في مصير جماهير شعبنا والناهبة لخيراته وثرواته البشرية والطبيعية.ومع ذلك يثبت الواقع فشلها الذريع،فترتفع معدلات البطالة بالتسريحات الفردية والجماعية للعامات والعمال خاصة ما شهدناه جميعا مع جائحة كوفيد19-كما تزداد ارتفاعا مع تزايد أعداد خريجي الجامعات والمعاهد التكوين.

من المؤكد جدا،أنه لا يمكن القضاء على البطالة في ظل النظام الرأسمالي ولا يمكن بالاطلاق القضاء عليها بالأحرى في ظل نظام رأسمالي تبعي،يحكمه المخزن ويسهر عل توفير شروط حماية الرأسماليين والكتلة الطبقية لسائدة على حساب الطبقات الشعبية عامة والطبقة العاملة بشكل أساسي.بينما يمكن وفي ظل الشروط الراهنة وبعد نضال وحدوي قوي وعلى المدى المنظور في اطار النضال الديمقراطي محوره حراك نضال شعبي واسع،ان تتحقق مطالب استعجالية في هذا المجال:

أولا: سن سياسة وطنية لمحاربة البطالة يسهر على تطبيقها مجلس أعلى للشغل يتوفر على صندوق خاص بالتشغيل.

ثانيا:استثمار استثمار الدولة في المجالات الكفيلة بخلق الثروة ومناصب الشغل.

ثالثا:ضمان الحق في الشغل لكل المواطنين البالغين سن الرشد مع تمتعيهم بالضمان الاجتماعي والتغطية الصحية الفعلية.

رابعا: تشغيل حملة الشهادات المعطلين وفق الشهادات المحصل عليها.

خامسا: وضع قانون شغل عصري يستند في مرجعيته إلى المواثيق الدولية.

سادسا: التعويض عن البطالة، بما يضمن الحد الأدنى للعيش الكريم للمعطلين.

معضلة البطالة وبعض الحلول المستعجلة

في مقال كتبته سنة 2013 حول معضلة البطالة وقدمت فيه عناصر البرنامج الاستعجالي للتشغيل تطرقت الى مصادر تمويل هذا البرنامج وحددتها في ما يلي:

2 مصادر التمويل .

ولضمان نجاح هذا البرنامج الإستعجالي لابد من طرح تصور متكامل كذلك لتمويل هذا البرنامج وفي هذا الإطار نعتقد أن المغرب يتوفر على مصادر هامة يجب توظيفها واستغلال الإمكانيات التي تتوفر عليها .

+ ميزانية الدولة : يجب على الدولة أن تساهم في تمويل صندوق هذا البرنامج الاستعجالي، وتعتبر حصة الدولة في هذا المجال أساسية تفرضها المسؤولية التي تتحملها، والتي لا يمكن أن تستمر في التنصل منها كما تفعل الآن في مجال التشغيل وغيره من المجالات.

+ مسترجعات أحكام قضايا نهب المال العام .ومن المعلوم أن المحاكم الآن تنظر في ملفات نهب المال العام تصل إلى أكثر من 140 مليار درهم، وهناك أحكام تنتظر التنفيذ وصلت إلى 4 مليارات درهم وما خفي أعظم. .إننا نعتقد أن الواجب الوطني يفرض تأميم تلك الأموال وضخها في صندوق تمويل البرنامج الإستعجالي.

+ فرض ضريبة رخص الاستغلال على القطاعات التالية: المناجم مقالع الحجارة والرمال ، الصيد في أعالي البحار، والاتصالات الأرضية والجوية. ويخصص ريع هذه الضريبة للمجهود الوطني لتمويل الصندوق الآنف الذكر.

+ تستخلص وزارة المالية حصة 38 في المائة من الضريبة على الدخل بالنسبة للأجور العليا لدى نقترح أن تتخلى هذه الوزارة على حصة معينة وتحولها لصالح الصندوق المذكور.

+ فرض حصة من المساهمة في التمويل تساهم بها تلك الصناديق التي تشكلت من

مداخل عمليات الخوصصة التي عرفتها البلاد .

+ فرض ضريبة التضامن الاجتماعي من اجل التشغيل على ذوي الثروات الكبرى وهي عائلات معروفة ومحدودة.

لازالت مقترحات تمويل هذا البرنامج صالحة مع ضرورة تحيين ما يتعلق بمسترجعات قضايا نهب المال العام.

وللتدليل على ذلك نقف عند تقرير قدمته الهيأة الوطنية لحماية المال العام والذي يؤكد بان حجم الاختلاس توسع وعقدت صفقات فاسدة تستدعي المسائلة واصدار احكام لاسترجاع الاموال الطائلة.

لكن السؤال الحقيقي هو من سيوقف هذا النزيف ومن سيعترض طريق اللصوص واسترجاع ما سرقوه؟

انها القوى الديمقراطية بكشفها على الملفات وجعلها قضية راي عام.انها قضية تستحق بناء جبهة شعبية حقيقية حولها ينخرط فيها كل معطلي المغرب وكل المهمشين. يجب على القوى السياسية ان تساهم في بناء هذه الجبهة لانها اذا تاسست وانخرطت ميدانيا في النضال على استرجاع الاموال المسروقة ووضعها في صندوق خاص تسيره لجنة شعبية سيمكن من الاستثمار المنتج وخلق مناصب الشغل.

لماذا لم تتشكل مثل هذه الجبهة؟ لان المعنيين لم يفهموا ولم يدركوا اهميتها ولم ترشدهم القوى المناضلة لذلك.لان صفوف المعطلين ممزقة وقوتهم مستنزفة في قضايا ربما هامشية.لان القوى السياسية مشرذمة ولم تستطع ايجاد ارضية العمل المشترك في موضوع حماية المال العام نفسه.

اذا هي جبهة ميدانية تنتظر من كل القوى المناضلة ان تتحمل مسؤولياتها، وستظهر الاحداث والوقائع انه يكفي ان تعلن هذه الجبهة وان يحتشد المعنيون حتى تظهر النتائج. وهي ملك اليد فهل من قوى حازمة للفعل والنضال.

تشخيص واقع التشغيل والعطالة خلال 5 سنوات الأخيرة ودور السياسات العمومية

عصام الجدري

تراوح نسبة البطالة بالمغرب مكانها، فقد بلغت 13.9% سنة 1999، وهي اليوم تعادل 13.6% حسب التقرير الأخير للمندوبية السامية للتخطيط.

نورد هذا المعطى للتأكيد على أن المعضلة التي تعرفها بلادنا فيما يخص خلق مناصب شغل ليست مرتبطة فقط باضطرابات ظرفية، بل هي خاصية بنيوية للاقتصاد المغربي وانعكاس لاختيارات سياسية واقتصادية مازال التشبث بها متواصلا.

تفيد المعطيات الرسمية بأن 1.683.000 شخص عاطل عن العمل، وأن 1.066.000 من المشتغلين في حالة شغل ناقص أي يشتغلون بدوام جزئي، موسميون أو يمارسون نشاطا لا يلائم تكوينهم، نضيف لهذه الفئة فئة المشتغلين بدون أجر وتقدر نسبتهم بعشر المشتغلين. إننا إذن بصدد ما يفوق 3.5 مليون شخص في وضعية بطالة أو بطالة مقنعة.

وتستفحل البطالة بشكل مقلق في صفوف الشباب حاملي الشهادات (19،8%) والنساء (20.8%).

جدير بالإشارة أن قاعدة الحساب التي تعطينا هذه الأرقام تقتصر على الساكنة النشيطة (حوالي 12 مليون) وليس كل الأشخاص في سن الشغل (أكثر من 28 مليون). نحن إذن بصدد معدل نشاط في حدود 43% وهو معدل ضعيف ومقلق.

تتيح هذه المنهجية، المعتمدة من طرف منظمة العمل الدولية، عدم إدراج عدد من الفئات في الساكنة النشيطة، وبالتالي تغييبها في حساب معدل البطالة على غرار ملايين النساء ربات البيوت الحاصلات على شواهد. في هذا الصدد أتاح إحصاء السكان والسكنى الوصول لنسبة بطالة 21.3% بسبب اعتماده لمنهجية مغايرة.

خلال الخمس سنوات الأخيرة، يعرف الاقتصاد المغربي نزيفا مستمرا من حيث مناصب الشغل، فنسبة البطالة في ارتفاع مستمر كما هو مبين في الجدول أسفله.

	2019	2020	2021	2022	2023	T3 – 2024
عدد العاطلين	1.107.000	1.429.000	1.508.000	1.442.000	1.580.000	1.683.000
معدل البطالة	9.2%	11.9%	12.3%	11.8%	13%	13.6%

ارتفع عدد العاطلين بما يفوق نصف مليون في غضون أقل من 6 سنوات. نحن إذن بصدد تراكم المعطلين جراء عجز الاقتصاد عن توفير فرص شغل للمعطلين فضلا عن إدماج الأفواج الجديدة الوافدة على سوق الشغل كل سنة.

السنة	2019	2020	2021	2022	2023	T3 – 2024
صافي مناصب الشغل المحدثة	إحداث 165 ألف منصب	فقدان 432 ألف منصب	إحداث 230 ألف منصب	فقدان 24 ألف منصب	فقدان 157 ألف منصب	إحداث 213 ألف منصب

يلاحظ بشكل جلي العجز الكبير في خلق مناصب الشغل، فالمعدل السنوي الصافي يشير لفقدان ما يناهز ألف منصب كل سنة. في المحصلة العددية يمكن القول، تجاوزا لتقريب الصورة، أننا لسنا فقط بصدد عجز عن توفير الشغل للعاطلين بل في وضعية فقدان جزء من المشتغلين لمناصبهم.

عرفت هذه الفترة موجة جفاف أثرت على النشاط الفلاحي، فمنذ 2019، يفقد المغرب كل سنة مناصب شغل بالعالم القروي (باستثناء 2021 حيث تم إحداث 130.000 منصب) بمعدل يفوق ناقص 100.000 منصب سنويا.

ترتبط قدرة الاقتصاد المغربي على خلق فرص شغل بالأساس على جودة الموسم الفلاحي الذي يتعلق بمستوى التساقطات المطرية، وذلك لأن الناتج الداخلي الخام مرتبط أشد ارتباط بالناتج الفلاحي، في ظل ضعف القطاع الصناعي المفروض فيه احتواء الحصة الأكبر من اليد العاملة.

هذا هو واقع الحال، بشكل عام، استنادا للمعطيات الرسمية. لننتقل لإجابة الدولة والسياسات العمومية لنقف على شساعة الهوة بين ما يتطلبه الواقع وسياسات وبرامج الدولة بخصوص التشغيل.

تعهدت الحكومة بإحداث مليون منصب شغل صافي خلال خمس سنوات. بعد ثلاث سنوات من الولاية الحكومية، النتيجة الكارثية تتمثل في خلق 32.000 منصب صافي فقط (فقدان 24 ألف خلال 2022، فقدان 157 ألف خلال 2023 وإحداث 213 ألف خلال 2024). يأتي هذا بالرغم من إقرار تحفيزات عديدة لصالح المستثمرين تضمنها ميثاق الاستثمار المعمول به منذ مارس 2023.

تروج الحكومة إلى أنها ستضع التشغيل في قلب أولوياتها خلال الجزء الثاني من ولايتها، وأنها خصصت 14 مليار درهم في قانون المالية 2025 لدعم التشغيل منها 12 مليار درهم لتحفيز الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة ومليار درهم مخصصة للقطاع الفلاحي، بالإضافة لمليار درهم موجه لدعم برامج تشجيع التشغيل القائمة بهدف الوصول ل 217.500 مستفيد في عام 2025.

إن أقل ما يمكن قوله حول هذه الأرقام التي تضعها الحكومة كوعود وأهداف ستعمل على تحقيقها هو كونها غير واقعية وتفتقد للمصداقية، ويكفي للتدليل على هذا الرجوع للرقم الذي حددته الحكومة لبرنامج أوراش عند الشروع في تطبيقه بداية 2022، وهو إحداث 250.000 منصب شغل مباشر في غضون سنتين وإحداث 150.000 منصب شغل منها 50.000 منصب دائم في إطار النسخة الثانية من برنامج أوراش.

لا يمكن تناول إشكالية التشغيل بمعزل عن النموذج التنموي المتبع بالمغرب، هذا الأخير مبني على اختيارات اقتصادية كبرى تم تبنيها منذ بداية الستينات وترتكز أساسا على الرهان على القطاع الخاص واقتصاد السوق والانفتاح على الخارج.

لقد كان الرهان على القطاع الخاص ليكون قاطرة للاستثمار وخلق النمو وفرص الشغل، فتم من أجل ذلك تسخير إمكانيات الدولة عبر المغربة، الخوصصة، الإعفاءات الضريبية والتحفيزات. لكن النتيجة هي قطاع خاص عاجز عن الاستثمار والتشغيل مرتبط عضويا بالسلطة والصفقات العمومية والريع والاحتكار وغير مستعد للمجازفة.

في إطار سياسة الانفتاح الاقتصادي، أبرم المغرب اتفاقيات عديدة للتبادل الحر مع أوروبا، الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا...واندمج في سلاسل الإنتاج العالمية من موقع التابع في إطار قسمة العمل الدولية التي تفرض عليه توفير المواد الخام واليد العاملة بأرخص الأثمان. هكذا تم وضع أسس اقتصاد موجه للخارج عوض اقتصاد متمركز حول الذات وموجه لتلبية الحاجيات الأساسية للشعب المغربي.

انسجاما مع هذه التوجهات، عملت الدولة على وضع سياسة فلاحية مرتكزة على دعم الفلاحين الكبار وإعفائهم عمليا من الضريبة وتحفيزهم على التصدير، تاركة الفلاح الصغير لحال سبيله في مواجهة الجفاف وغلاء الأعلاف والأسمدة.

لقد فشلت هاته الاختيارات فأنتجت الريع والاحتكار بدل التنافس والمجازفة والاستثمار وخلق فرص الشغل، وعوض جلب الاستثمارات الخارجية والتصدير أعطت العجز الكبير للميزان التجاري والمديونية، وبدل توفير الخيرات الفلاحية للشعب المغربي يتم تصديرها ومعها استنزاف الموارد المائية.

أوصلتنا هذه الاختيارات لاقتصاد ضعيف النمو ومرتهن بالتساقطات المطرية وعاجز بنيويا عن خلق فرص الشغل، هذا كله في ظل سيادة الفساد والاستبداد.

لقد تم الإقرار رسميا بفشل هذا النموذج التنموي، لكن تم تعويضه بنسخة طبق الأصل منه وتم تعزيز نفس الاختيارات التي أثبت الزمن والتجربة فشلها.

إن المدخل الضروري للتقدم في حل ملموس لمعضلة البطالة هو المراجعة الجذرية لهذه الاختيارات نحو اقتصاد وطني متمركز حول الذات وموجه لتلبية الحاجيات الأساسية للشعب المغربي، اقتصاد لبنته الأساسية هي صناعة وطنية وإصلاح زراعي في ظل دولة ديمقراطية.

في ظل غياب إرادة سياسية لتبني هذا المشروع، ستظل علينا الحكومة كل مرة بوعود هي عاجزة عن تنفيذها وبرامج تشغيل غير ذات جدوى موجهة للاستهلاك الإعلامي.

2 يناير 2025

السياسات العمومية المولدة للعطالة:

حركة المعطلين والفعل النضالي في مواجهة هذه السياسات

رفيق المهداوي

إن الخضوع التام لإملاءات صندوق النقد الدولي وباقي المؤسسات المالية فرض على المغرب نهج سياسات نيوليبرالية أزمت الوضع الاجتماعي بسبب تفويت وخوصصة جل المرافق العمومية منذ ثمانينات القرن الماضي الذي عرف تنزيل ما يسمى بسياسة التقويم الهيكلي والتي كان من أهم تمظهراتها ظهور بطالة حملة الشواهد رغم الإمكانيات الفلاحية والمنجمية والساحلية التي تزخر بها الدولة.

وأمام تزايد نسب البطالة بشكل سنوي نتيجة محدودية العرض وارتفاع الطلب في سوق الشغل كنتاج لاختيارات سياسية تقشفية أبرزها إلغاء أزيد من 19000 منصب شغل في إطار الوظيفة العمومية، ساهمت في تزايد الحس النضالي الرافض للخيارات اللاشعبية عبر تفجير انتفاضتي 1981 و1984، وأمام واقع الضغط الشعبي ورفع مطلب التشغيل بملحاحية، حاولت الدولة امتصاص الغضب عبر الإعلان عن عملية تشغيل شاملة عام 1991 ؛ إلا أن هذه العملية شابها الكثير من القصور بصم على ظهور وتأسيس أول إطار يرفع راية النضال ضد البطالة في 26 أكتوبر 1991 ويتعلق الأمر بالجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب.

وبعد الإعلان عن دستور 1996 ظل الحق في الشغل مقررا بشكل صريح في الفصل 13 رغم التناقض الصارخ بين التشريع الدستوري والواقع المعاش، بحيث سيعرف المغرب مجموعة من الهزات الاجتماعية التي رفعت مطلب التشغيل وظهور عدد كبير من التنسيقيات في مختلف القطاعات الوزارية الرافضة للقرارات والمذكرات التي كانت تمس الحق في الشغل والاستقرار الوظيفي، رغم برامج التشغيل الحكومية المتعددة من قبل مقاولتي، المقاولون الشباب، ومؤسسات التشغيل الصورية كالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات والتي تسعى إلى تلطيف واقع البطالة، وأكدت حركة 20 فبراير المجيدة وجود أزمة تشغيل، وركزت في مذكرتها المطلبية على الإدماج المباشر في أسلاك الوظيفة العمومية لكل حملة الشواهد.

وجاء دستور 2011 عكس كل التوقعات في الفصل 31، إذ تتنصل الدولة من مسؤوليتها في توفير الشغل الذي لم يعد حقا لجميع للمواطنين كما تنص على ذلك كل المواثيق الدولية ذات الصلة والتي صادق عليها المغرب، خاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسة في الفصلين 6 و 7 ، مما فرش الأرضية لحكومة عبدالإله بنكيران لإلغاء الإدماج المباشر في الوظيفة العمومية والذي يعتبر واحدا من المكتسبات التاريخية للشعب المغربي، ثم سن قانون التعاقد لدق آخر مسمار في نعش الوظيفة العمومية، بل واستمر استهداف الحق في الشغل القار عبر تسقيف السن في 30 سنة .

يعتبر قطاع التشغيل واحدا من القطاعات الحيوية التي رفعت عنه الدولة يدها باعتباره قطاعا غير منتج و(ذاك الحيط القصير)، وهذا ما أكدته حكومة سعد الدين العثماني إبان فرض حالة الطوارئ الصحية بسبب انتشار كوفيد 19، إذ كانت أولى قراراتها تستهدف التشغيل حيث تم إلغاء جميع مباريات التوظيف والترقية بموجب قرار 02/2020، كما تم توقيف الميزانيات المخصصة للتشغيل ما بين سنة 2020 وسنة 2023 في جميع القطاعات الوزارية ما عدا الصحة والتعليم والداخلية وذلك بموجب قرار 09/2020.

وأمام حجم هذه المخططات الطبقية في ميدان التشغيل تنامى الفعل النضالي الواعي والمنظم داخل حركة المعطلين، حيث ظهرت المئات من تنظيمات المعطلين على المستويات المحلية والجهوية والوطنية على شكل تنسيقيات ومجموعات وفروع منضوية تحت لواء الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب. وقد سبق لحركة المعطلين تشكيل جبهة ميدانية موحدة تمخض عنها تنظيم مسيرة وطنية يوم 06 أكتوبر سنة 2013 بمدينة الرباط تحت شعار: « شغل أو ارحل «. إلا أن القمع المسلط على حركة المعطلين وغياب التصور والموجه النظري لدى الكثير من اطارات المعطلين وتسقيف السن ساهم في تراجع الحركة رغم وحدة المطلب المتمثل أساسا في التشغيل والتنظيم ووحدة النقيض والعدو الطبقي.

بعد إعلان المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في تقرير سابق أن 70٪ من خريجي الجامعات عاطلون عن العمل، وإعلان المندوبية السامية للتخطيط عن نسبة بطالة بلغت 21،3٪ ، آن الأوان للتفكير في تشكيل جبهة ميدانية تضم كل القوى المناضلة للتصدي بشكل وحدوي وجماعي وبشكل واعي منظم للسياسات اللاوطنية اللاديمقراطية اللاشعبية في ميدان التشغيل، والمسؤولية ملقاة بشكل أكبر على حركة المعطلين وضحايا البطالة لتنظيم أنفسهم وخوض معارك في كل المدن والقرى لإسقاط المخططات التي تزحف عن الحق في الشغل الذي يعتبر حقا مقدسا ودخلا أساسيا للكرامة الإنسانية.

الناضور في 2يناير 2025

تزايد نسب البطالة بشكل سنوي نتيجة محدودية العرض وارتفاع الطلب في سوق الشغل كنتاج لاختيارات سياسية تقشفية أبرزها إلغاء أزيد من 19000 منصب شغل في إطار الوظيفة العمومية، ساهمت في تزايد الحس النضالي الرافض للخيارات اللاشعبية عبر تفجير انتفاضتي 1981 و1984...

... سيعرف المغرب مجموعة من الهزات الاجتماعية التي رفعت مطلب التشغيل وظهور عدد كبير من التنسيقيات في مختلف القطاعات الوزارية الرافضة للقرارات والمذكرات التي كانت تمس الحق في الشغل والاستقرار الوظيفي، رغم برامج التشغيل الحكومية المتعددة من قبل مقاولتي

أي مستقبل ينتظر الفلسطينيين في سنة 2025

يواجه الفلسطينيون، مع بدء سنة 2025، حالة من عدم اليقين؛ فهم يأملون، في المقام الأول، بأن تتوقف حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة، وأن تنفتح في هذا العام آفاق التوصل إلى حل سياسي للقضية الفلسطينية يلبي الحد الأدنى من حقوقهم الوطنية، لكنهم يتخوفون، في الوقت نفسه، من أن ينطوي هذا العام، كالذي سبقه، على أفق الحرب والاحتلال والاستعمار المستمر.

د. ماهر الشريف

النازحون في القطاع ينهون عامهم وسط الأمطار الغزيرة والبرد القارس:

استقبل الغزيون والغزيات، الذين أجبرهم جيش الاحتلال على النزوح من منازلهم والعيش في الخيام، العام الجديد، وهم يحاولون الاحتماء من الأمطار الغزيرة والبرد القارس، إذ أغرقت الأمطار الغزيرة التي هطلت آلاف الخيام في مخيمات النازحين، وأبرزها في دير البلح وفي مناطق مواصي خان يونس، وعانت الأسر النازحة من ليلة مروعة، وهي تكافح من أجل البقاء على قيد الحياة بعد أن غمرت المياه خيامها وضربتها الرياح القوية. وتشهد إحدى النازحات على ذلك بقولها: «لم ننم طوال الليل ولا غمضة عين، كان أطفالنا يرتجفون من البرد، وكانت المياه تتدفق من حولنا، ولم يكن لدينا سوى بطانيات مبللة لحماية أنفسنا»، وتضيف أم نازحة في مواصي خان يونس: «لم يكن لدي سوى بطانية واحدة لأطفالي الأربعة، فكنا نتجمع معا لمحاولة الاحتماء، لكن البرد أقوى منا». وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى نزوح 1.9 مليون شخص في قطاع غزة، يعيش معظمهم في خيام مؤقتة ويعانون من نقص الغذاء والوقود والدواء.

وكان سبعة أطفال رضع قد توفوا في القطاع المنكوب بسبب انخفاض حرارة أجسامهم خلال أسبوعين، ومن ضمنهم الطفل الرضيع جمعة، الذي أجبر والده يحيى البطران على النزوح مع زوجته وأطفاله ووالديه المعاقين من بيت لاهيا إلى مخيم للنازحين في دير البلح في وسط قطاع غزة، حيث يعيشون في خيمة مصنوعة من البطانيات والأقمشة البالية. وكان يحاول، بحسب تقرير نشرته صحيفة «لاكروا» الباريسية، أن يشعل النار كي يتمكن من تدفئة نفسه وأفراد عائلته، وذلك بعد أيام قليلة من وفاة طفله جمعة. وتعبّر نورا البطران عن حزنها على وفاة رضيعها، فتقول: «لم يكن لدينا ما يكفي من البطانيات أو الملابس المناسبة، وقد رأيت طفلي يتجمد، وتحوّل جلده إلى اللون الأزرق، ثم مات»، ويعلق الوالد يحيى، 44 عاماً، قائلاً: «فررت مع أطفالي لحمايتهم من القصف، وها هم الآن يموتون هنا من الجوع والبرد أمام أعيننا».

وفي زاوية خيمة البطران، التي أقيمت مع مئات آخرين في بستان نخيل، يحتضن يحيى ثلاثة من أطفاله على سجادة مبللة بالمطر، ثم يضع قدراً صغيراً من الماء على النار لإعداد الشاي ويخلطه مع الخبز الجاف، مع القليل من الجبن والزعتر، ليكون هذا بمثابة وجبة غداء لجميع أفراد الأسرة. وفي خان يونس، جنوباً، يقول محمود الفصيح إنه وجد ابنته الصغيرة سيلا «مجمدة» في خيمتهم في قطاع المواصي، حيث اضطر إلى النزوح من مدينة غزة، وهو أخذها إلى غرفة الطوارئ في مستشفى ناصر، لكنها كانت ميتة بالفعل. كما توفيت عائشة القصاص، التي تبلغ من العمر 20 يوماً، بسبب البرد في منطقة المواصي، بحسب عمها محمد القصاص الذي قال: «في غزة، كل شيء يؤدي إلى الموت؛ فأولئك الذين لا يموتون تحت القصف الإسرائيلي يستسلمون للجوع أو البرد». وحذر مدير قسم الطوارئ والأطفال في مستشفى ناصر الدكتور أحمد الفرا، في تصريح لوكالة «فرانس برس» «من احتمال زيادة الوفيات بين الأطفال والرضع وكبار السن»

يأملون في انتهاء الحرب والعودة إلى ديارهم في العام الجديد

يصف الكثيرون من النازحين العام الماضي بأنه «مؤلم للغاية»، ويقولون إنهم «يريدون العودة إلى ديارهم أكثر من أي شيء آخر»، إذ قالت النازحة سميرة الأشقر لوكالة «رويترز»، وهي تحمل طفلتها بين ذراعيها: «نحن نعيش هنا في البرد وفي حالة جوع وعطش ونقص في الملابس والبطانيات والفرش، ونأمل أن يحمل لنا العام الجديد شيئاً أفضل، حتى لو كان كل شيء مجهولاً». بينما صرّح وليد المصري، النازح من بيت حانون، لوكالة «فرانس برس»: «نأمل أن يسود الهدوء في سنة 2025، وإلا تكون هناك حرب، وأن يكون الشعب الفلسطيني آمناً، وأن يتمكن الجميع من العودة إلى ديارهم»، وأضاف: «رسالتي إلى العالم في العام الجديد: انظروا إلينا، كفى حروباً ودماراً ومجازر وتهجيراً وإبادة جماعية»

وتعرض الكاتبة الشابة وطالبة الأدب الإنكليزي، إسراء أبو قمر، أحلام عائلتها للعام الجديد، في مقال نشرته على موقع «موندويس» الأميركي في 30 كانون الأول/ديسمبر الفائت، فكتبت أنهم بينما كانوا يتجمعون حول النار، يحتسون الشاي ويأكلون آخر فتات الخبز، سألت أفراد عائلتها: «إذا كان هناك وقف لإطلاق النار، ماذا ستفعلون؟ ما هي خططكم لعام جديد غير دموي؟ أجابت أختي البالغة من العمر 11 عاماً بحماس: "أريد الذهاب إلى المدرسة ورؤية أصدقائي مرة أخرى، أريد أن أجد أساتذتي وأعود إلى صفي" "، بينما «لطالما حلم أخي حسن، الذي يبلغ من العمر الآن 18 عاماً، بالسفر إلى الخارج لدراسة الهندسة واستكشاف العالم منذ صغره، وتعتمد أحلامه وطموحاته الآن بشكل كامل على فتح المعبر الحدودي»، في حين كانت «أحلام والدي للعام القادم بسيطة ولكنها مؤثرة للغاية؛ قالت أمي إنها تتمنى فقط أن تطهو لنا وجبة لذيذة، وأن تشاهدنا نأكل حتى نشبع وترى الفرحة على وجوهنا ونحن نتذوق كل لقمة، ووافقها والدي على ذلك، مضيفاً: "أحلم بسنة لا يضطر فيها أحد في هذه العائلة إلى النوم على معدة فارغة" ».

وفي خضم «كل الأحلام والتطلعات التي سمعتها من عائلتي، وجدت نفسي أفكر فيما أريده للعام الجديد.. أحلم بالعودة إلى جامعتي - أو حتى إلى أطلالها - فقط لأعيد اكتشاف متعة الحياة الجامعية، ولو لفترة وجيزة؛ أحلم بالتجول في شوارع غزة مع أصدقائي، كما كنت أفعل في السابق. كنت قد بدأت في تعلم القيادة وكنت أرغب أيضاً في الحصول على رخصة القيادة..، ولكن ربما أكثر من أي شيء آخر، ما أريده الآن هو ببساطة الأمان! أن أعيش حياتي بسلام وهدوء مع عائلتي، متحررة من الخوف الدائم؛ أريد أن تتحقق كل آمال عائلتي الصغيرة، وأتمنى ألا نضطر لتحمل عام آخر مثل هذا العام»

معطيات سياسية لا تدعو إلى التفاؤل:

في مقال بعنوان: «أي مستقبل لفلسطين في سنة 2025»، نشره في 25 كانون الأول/ديسمبر الفائت، لا يبدو مايكل لينك، المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، متفائلاً بمستقبل فلسطين في هذا العام الجديد، إذ هو يقدّر بأن «عودة دونالد ترامب إلى رئاسة الولايات المتحدة ستسرّع من إخضاع إسرائيل للفلسطينيين»، وخصوصاً بعد أن مثّلت تعييناته الرئيسية «بما في ذلك وزير الخارجية وسفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل ومبعوثين إقليميين هدايا دبلوماسية لحكومة اليمين المتطرف الإسرائيلية الحالية»، معتبراً «أن القيود الوحيدة التي يمكن أن يفرضها ترامب على إسرائيل تنبع من سعيه للتوصل إلى اتفاق جوهري مع المملكة العربية السعودية، التي تطالب علناً بمسار موثوق نحو إقامة دولة فلسطينية».

ومن ناحية أخرى، يرى مايكل لينك أن من المتوقع أن يشهد هذا العام في الضفة الغربية المحتلة «مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية، وبناء مستوطنات إسرائيلية غير قانونية جديدة، وازدياد عنف المستوطنين، الذي بلغ في حدته مستويات قياسية؛ وعلى الرغم من أن ترامب قد يكبح جماح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن ضم أجزاء من الضفة الغربية رسمياً، فإن الضم الإسرائيلي الفعلي سيستمر بلا هوادة. ومن المرجح أن تتضاءل قدرة السلطة الفلسطينية على التأثير على الأحداث لصالحها أكثر فأكثر».

أما في قطاع غزة، فهو يتوقع أن «تنتهي حرب الإبادة الجماعية مع وقف إطلاق النار الرسمي وإطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين وبعض المعتقلين الفلسطينيين، إلا أن حصيلة الموت والمعاناة التي لا يمكن تخيلها بين المدنيين الفلسطينيين في غزة ستستمر، مع استمرار المجاعة والأمراض المعدية والاقتصاد المدمر..، وفي حين أن حماس لن تهزم بصورة كاملة، إلا أنها ستعاني من ضربة قاسية على المدى القصير، وستسعى إسرائيل إلى إقامة مستوطنات في شمال غزة وتشجيع زعماء العشائر على حكم بقية القطاع، وهو ما قد يتسامح معه ترامب»

ويتفق أرنو بيرونيه، الباحث المشارك في «مؤسسة البحر المتوسط للدراسات الاستراتيجية»، مع هذا التحليل غير المتفائل، إذ هو يرى أن دونالد ترامب أكد، خلال حملته الانتخابية، أنه «ملتزم الدفاع عن إسرائيل، وانتقد بشدة محاولات إدارة بايدن تجميد شحنات الأسلحة الأميركية إلى تل أبيب»، لكنه عبّر «عن انزعاجه من طول هذا الصراع الذي يضر بصورة إسرائيل، وبالتالي بصورة الولايات المتحدة، وطلب مراراً وتكراراً من قادة إسرائيل إنهاء هذه الحرب في أسرع وقت ممكن»، موضحاً أنه إذا تم انتخابه رئيساً، «فستتلقى إسرائيل كل المساعدة اللازمة لإنهاء الحرب في غزة بسرعة، وفي الوقت نفسه هدد حماس بانتقام شديد إذا لم يتم إطلاق سراح الرهائن الذين ما زالوا محتجزين».

ويتوقع الباحث المذكور أن تتمحور سياسة إدارة دونالد ترامب، إزاء الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، حول ثلاثة محاور: «الدعم غير المشروط لإسرائيل، وخصوصاً في مواجهة حماس وحزب الله وإيران، ودعم دمج إسرائيل في البيئة العربية من خلال توسيع نطاق اتفاقيات أبراهام لتشمل المملكة العربية السعودية، وتغييب القضية الوطنية الفلسطينية»

معطيات سياسية تصب في مصلحة القضية الفلسطينية:

على الرغم من عدم تفاؤله بما ستحمله سنة 2025 للفلسطينيين، فإن مايكل لينك، المقرر السابق للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يراهن على الدور الذي ستضطلع به الأمم المتحدة في هذا العام، وخصوصاً بعد أن حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة شهر أيلول/سبتمبر القادم كموعد نهائي لإسرائيل كي «تنهي احتلالها لفلسطين بصورة كاملة»، كما يراهن على تفاقم عزلة إسرائيل على الساحة الدولية، متوقعاً أن «تستمر عزلة إسرائيل الدبلوماسية، حتى مع تعزيز علاقاتها مع حليفتها القوية، الولايات المتحدة، وسوف ينعكس وضعها المعزول داخل الأمم المتحدة - ولا سيما في الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان - في المزيد من الأصوات الساحقة ضد احتلالها المستمر منذ 57 عاماً، ورفضها الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وانتهاكاتها للقانون الدولي»، وكذلك على دور القانون الدولي، الذي سيصبح، في القضية الفلسطينية، «أكثر أهمية في سنة 2025، إذ قد يكون هناك، في أعقاب القرارات التاريخية التي اتخذتها محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية في سنة 2024، حركة متنامية للإصرار على اتباع نهج قائم على الحقوق لتحقيق السلام في فلسطين، ليحل محل النهج البراغماتي الذي فقد مصداقيته - ولكن لا يزال مستمراً - في عملية أوسلو»

والواقع أن سنة 2024، شهدت مبادرات عديدة، وخصوصاً من جانب الأمم المتحدة، تصب في مصلحة القضية الفلسطينية. ففي 18 أيلول/سبتمبر الفائت، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً، بأغلبية 124 عضواً، يطالب بأن «تنهي إسرائيل، من دون إبطاء، وجودها غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة في غضون مدة أقصاها 12 شهراً من تاريخ اتخاذ القرار»، و«عدم إعاقة الشعب الفلسطيني عن ممارسة حقه في تقرير المصير بما في ذلك حقه في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة»، وتناشد الجمعية العامة في القرار «جميع الدول الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وتقرر عقد مؤتمر دولي خلال الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين وحل الدولتين لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط». وقد تم تبني هذا القرار بناء على فتوى طلبتها الجمعية العامة من محكمة العدل الدولية، في 19 تموز/يوليو 2024، بشأن الآثار القانونية لسياسات إسرائيل وممارستها في فلسطين، ومما جاء في تلك الفتوى أن «استمرار وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني، وأنها ملزمة بإنهاء هذا الوجود غير القانوني بأسرع ما يمكن، والوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية الجديدة وإجلاء جميع المستوطنين من الأرض الفلسطينية المحتلة»

وفي 4 كانون الأول/ديسمبر الفائت، تبنت أغلبية الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يدعو «لإحلال سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط دون إبطاء على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وإلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ سنة 1967 بما في ذلك احتلال القدس الشرقية»، وأكدت من جديد «دعمها الثابت وفقاً للقانون الدولي للحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على أساس حدود ما قبل 1967». وتم اعتماد القرار بأغلبية 157 صوتاً مؤيداً مقابل 8 أصوات معارضة، على رأسها الولايات المتحدة، وامتناع 7 دول عن التصويت

وكان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قد أعلن في 3 كانون الأول/ديسمبر الفائت، خلال زيارته للرياض، أنه اتفق مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان على تنظيم مؤتمر دولي في حزيران/يونيو القادم حول إقامة دولة فلسطينية، وأضاف: «نأمل أن نضاعف ونوحد مبادراتنا الدبلوماسية معاً في الأشهر المقبلة لندفع الجميع إلى السير على هذا الطريق»، معرباً عن رغبته في «إشراك العديد من الشركاء والحلفاء الآخرين، الأوروبيين وغير الأوروبيين»، في هذا المسعى، ومعتبراً أن المؤتمر الدولي سيوفر فرصة «ستمكّن أيضاً من تقديم إجابات فيما يتعلق بأمن إسرائيل وإقناعها بأن حل الدولتين هو حل مناسب لها نفسها»

وعلى الصعيد الإنساني، أطلقت الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني في 11 كانون الأول/ديسمبر الفائت نداءً طارئاً يهدف إلى جمع 4.1 مليار دولار أميركي لمساعدة 3.3 مليون فلسطيني في سنة 2025، بما يشمل جميع سكان قطاع غزة، الذين يقدر عددهم بـ 2.1 مليون شخص، و900 ألف شخص في الضفة الغربية»، حسبما أوضحت الأمم المتحدة في ندائها الإنساني. ومع ذلك، أشار العاملون في المجال الإنساني إلى أن هناك حاجة بالفعل إلى مبلغ أكبر بكثير من المبلغ المطلوب، إذ «ستتطلب الاستجابة الإنسانية واسعة النطاق 6.6 مليار دولار أميركي».

وقال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة إنه «يجب على إسرائيل أن تتخذ إجراءات فورية وفاعلة لضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للمدنيين بصورة عاجلة، بما في ذلك عن طريق إزالة جميع العقبات التي تحول دون إيصال المساعدات وتسهيل العمليات الإنسانية مثل توزيع السلع الأساسية على الفلسطينيين المحتاجين».

وشددت الأمم المتحدة في مناشدتها على أن «سرعة وحجم عمليات القتل والدمار في قطاع غزة لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث»، وأضافت: «في الوقت نفسه، اشتدت حدة العنف في الضفة الغربية بصورة حادة، وهناك خطر كبير من تفاقم الوضع في الضفة الغربية أيضاً»

خاتمة

قد تحمل سنة 2025 في طياتها الكثير من المفاجآت غير المتوقعة، إذ بينما قد تظل هناك أوقات مظلمة تنتظر الفلسطينيين في هذا العام، وخصوصاً في حال استمرار حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة وسكانه وما يرافقها من مشاريع احتلال وتهجير واستيطان، فإن هذه الحرب قد أطلقت أيضاً حركة تضامن عالمية مع الفلسطينيين لا سابق لها، لا سيما بين الشباب، ستستمر في إلهام العمل الجريء، ولا ينبغي أبداً التقليل من تأثيرها الدائم، كما قدر مايكل لينك.

ومن ناحية أخرى، فإن هذا العام سيمثّل «اختباراً حاسماً» لمصداقية الأمم المتحدة وسلطتها، كما أشار إلى ذلك السفير الفلسطيني لدى الأمم المتحدة، رياض منصور، الذي أكد «أن قضية فلسطين كانت على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ إنشائها ولا تزال تشكل اختباراً حاسماً لمصداقيتها وسلطتها»، داعياً الأطراف الدولية إلى «التصرف بمسؤولية» من أجل عكس «الاتجاهات السلبية»، التي تنطوي عليها سياسة إسرائيل «بما في ذلك جميع التدابير المتخذة على الأرض التي تتعارض مع القانون الدولي».

(×) ماهر الشريف: مؤرخ وباحث فلسطيني

سوريا من البعث إلى العبث بمصير الشعب وحشره في نفق الظلامية

عبد الواحد ناجم

بعد سقوط نظام البعث تفصح نوايا الهيمنة والاحتلال:

جزء من الحصيلة النسبية للشهر الأول (8 دجنبر 2024 – 7 يناير 2025) على سقوط دمشق واجتياح سوريا بمؤامرة متعددة الأبعاد والأدوات، حيث دفعتها الاعاصير العاصفة في المنطقة، إلى مسار تراجعي سوف تكون له تداعيات جد مكلفة على جميع المستويات ولعقود قادمة وانعكاسات على المنطقة برمتها والمحيط. الشركات العملاقة نموذج شركة لافارج المتورطة في تمويل الارهاب الداعشي بسوريا التي أدانها القضاء الفرنسي.

وضع اللااستقرار داخليا والسباق على النفوذ وفرض الوجود مع مواصلة الاستباحة (التي انطلقت منذ الثامن من دجنبر الماضي) بكل الأشكال والوسائل (الاستخباراتية والغارات الجوية...) واستهداف العديد من المواقع بدعوى تدمير أسلحة خطيرة خشية وقوعها في أيدي الإرهابيين!! فإن التوسع الصهيوني ما فتئ يتزايد بشكل مضطرد ووصل إلى حد السيطرة على حوض المائي اليرموك والمنابع المائية هناك، مع التوغل في 5 محافظات (منها السويداء وريف دمشق...) حيث تقدر المساحة التي يحتلها الكيان بحوالي 600 كلم مربع...

وإذا كان الوضع في الشمال باق على حاله كإمارة عاصمتها إدلب يحكمها الظلام برعاية تركية أطلسية فقسد (المدعومة أمريكيا) حاولت أن تتمدد في المنطقة الحدودية مع العراق ليشتعل الصراع مع «الجيش الحر/الوطني» المدعوم تركيا؟. (تقرير المرصد السوري لحقوق الإنسان السبت 4 يناير يفيد بأن رتلا عسكريا أمريكيا من 20 آلية دخل سوريا قادما من إقليم كردستان العراق عبر معبر الوليد. وأوضح مديره رامي عبد الرحمن بأن المعدات التي تم نقلها عبارة عن «ذخائر وكتل إسمنتية لتعزيز قواعد عسكرية في إطار التمركز الأمريكي بمدينة كوباني «عين العرب»، إضافة لإرسال أسلحة وصهاريج وقود إلى قواعد موجودة داخل الأراضي السورية». مضيفا بأن القوات الأمريكية تعززت «خلال الأسابيع الماضية خصوصا في دير الزور والحسكة والرقة وريف حلب الشمالي الشرقي وأنشأت تمركزات/قواعد جديدة هناك». لمع العلم أن مركز إنتاج النفط والآبار العاملة المتبقية، يقع في شمال شرق سوريا، وهي الأراضي التي تسيطر عليها فصائل الأكراد)... مما يبرز نوايا استدامة الاحتلال والتقسيم، والمزيد من السيطرة والسطو على الموارد والقدرات في سوريا والمنطقة عامة. بينما أردوغان يهدد بالضرب بيد من حديد لكل من يرغب في الانفصال مستغلا الظرف الذي تمر به سورية (هكذا)..

الزيارات المباركة المتدخلة باسم الديبلوماسية من أمريكا وأوكرانيا و... ولتبييض الارهاب ورسكلة العملاء والأدوات والمطبعين... (استقبال تزكية الهيئة من طرف الأنظمة الخليجية زيارة وليد جنبلاط يوم 22 دجنبر لمبايعة الجولاني بالقصر الجمهوري بدمشق...). حيث أن بعض التقارير الاستخباراتية بدأت تسرب وتكشف المستور.. والأيام القادمة قد تكشف المزيد من التفاصيل حول هذه العملية المعقدة التي جمعت بين الخيانة الداخلية والتواطؤ الدولي. حسب تقرير صيني، جاء فيه: أن هذه التطورات جاءت في ظل طلب نتنياهو، إثر انهيار داخلي بالكيان بسبب الخسائر الفادحة في حرب الـ400 يوم على جبهتي جنوب لبنان وغزة. بعدما ظهرت معلومات عن تمرد داخل جيشه، ما دفع الأطراف المتحالفة (تركيا، امريكا والغرب، وخونة الجيش السوري) إلى تنفيذ خطة عاجلة تسلم فيها الجولاني زمام الأمور في سوريا، دون قتال يُذكر، تحت غطاء "العصائب الحمراء"...

الوضع الاقتصادي والاجتماعي:

بعد أن التقى مسؤولون أميركيون عدة مرات مع حكام الأمر الواقع الدين أتوا على ظهر الدبابات التركية المنتمية للحلف الأطلسي «الناتو»، أميركا تقرر إبقاء العقوبات على سوريا مع تخفيف قيود المساعدات فيما يتعلق ببعض «الخدمات الأساسية». حيث أوردت وولستريت-جورنال عن مصادر مطلعة يوم الاثنين 6 يناير 2025 بأن الولايات المتحدة ستعلن قريبا جدا عن «تخفيف القيود عن تقديم المساعدات الإنسانية وغيرها من الخدمات الأساسية مثل الكهرباء إلى سوريا مع الإبقاء على نظام العقوبات الصارم». وخاصة قانون قيصر السيئ الذكرى يأتي هذا القرار الذي اتخذته إدارة الرئيس جو بايدن كإشارة «حسن نية للحكام الجدد في سوريا بينما يهدف إلى تمهيد الطريق لتحسين الظروف المعيشية الصعبة في الدولة التي مزقتها الحرب مع التحرك بحذر في الوقت نفسه والحفاظ على النفوذ الأميركي». يضيف المصدر.

ومساء نفس اليوم أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية تصاريح للمصارف البنكية تبين ما المسموح به في التعامل مع «المصالح الحكومية بسوريا» كما سمتها ومجالات التحويلات المالية إلى سوريا. مع إصدار الإعفاءات لمنظمات الإغاثة والشركات التي «توفر الضروريات مثل الماء والكهرباء وغيرها من الإمدادات الإنسانية».

ويذكر أن الاقتصاد السوري يعيش أزمة مركبة منذ 2011 (يكاد يكون مشلولا) خاصة مع الحصار الامريكي الغربي بعد تدويل القضية... وحوالي 13 مليون يرزحون تحت عتبة الفقر حسب تقارير منظمات دولية... مع تدهور كبير في الخدمات الاجتماعية وتدمير البنيات التحتية... وحسب بعض الخبراء فلن يكون من السهل إعادة إحياء إنتاج النفط والغاز. فقبل الحرب، كانت سوريا تنتج 383 ألف برميل يوميا. أما الآن، فهي تنتج أقل من 90 ألف برميل، وفقا للبنك الدولي. كما دمرت أو تضررت المرافق والأنابيب، بما في ذلك تلك التي تنقل الطاقة إلى العراق والأردن ومصر وكانت البلاد تستورد من النفط أكثر مما تصدر.

الوضع الأمني وتحدياته:

بعد شهر ظهرت فيديوهات «الحملات التطهيرية التي تقوم بها الميليشيات المسلحة ومعاملاتها المهينة للمواطنين (في عملية تذكر بمطاردة الساحرات ومحاكم التفتيش) ناهيك عن حالات الإعدام المباشرة خاصة من طرف المرتزقة الأجانب (قرار منحهم الجنسية المريب). وحالات الاختفاء القسري للعديد من الأشخاص وخاصة الجنود الذين سلموا أنفسهم وأولئك الذين سلمتهم السلطات العراقية (بعد تلقي ضمانات) حسب تقارير منظمات حقوقية دولية. كما أن الميليشيات المسلحة (باللباس المدني) المسماه «اللجان المحلية المتطوعة» التي تلعب دور الشرطة، تمارس سطوتها على المواطنين وتفرض قوانينها حسب «قناعتها...»

الوضع السياسي نحو المجول:

أكد وزير الخارجية أنتوني بلينكن يوم 06 يناير أن «التحول السياسي في سوريا يجب أن يؤدي إلى حكومة شاملة وقابلة للمحاسبة»!!!؟ وهي التعابير الجديدة المبتجرة التي ترفي إلى التعاطي مع من تصنفهم إدارته في قوائم الارهاب الدولي...

وعلى شاكلة الإدارة الأمريكية الحالية التي ستغادر بعد نحو أسبوع من الآن أو التي تعوضها بقيادة الأرعن ترامب، فأغلب المسؤولين الغربيين ممن يتعاطون مع المستجدات الطارئة في سوريا يمارسون نفس السلوك في تصريحاتهم الملتوية، ويتركون للإعلام مهمة التفسير والتضليل وهذا الدور الإعلامي القدر تلعبه الجزيرة بامتياز المتمرس في الفبركة وتزوير الوقائع وتزييف الحقائق...

في تصريح وزير الخارجية التركي خلال ندوة مشتركة مع نظيره الأردني الإثنين 07 يناير الجاري جاء «القضاء على حزب العمال الكردي مسألة وقت»، وهذا يكشف مشروع النظام التركي بالمنطقة.

أما المسؤول بالحرس الثوري الإيراني «قريشي» فيقول بنفس اليوم: «نشهد أقصى درجات الحزن والأسى للشعب السوري، فسوريا التي كان ينبغي أن تنعم اليوم بالسلام الكامل، أصبحت تحت سيطرة أكثر من خمس جماعات انفصالية وإرهابية، إلى جانب الاحتلال الأميركي والإسرائيلي والتركي»، حسب تعبيره.

ويضيف: «نرى مصيراً مأساوياً ينتظر الشعب السوري.. هذا الشعب يعاني من صعوبات كبيرة، لكن قريباً سنشهد انتفاضة السوريين لمواجهة الإرهابيين».

الدور الروسي متأرجح ومتدبدب فسيرغي لافروف يجاهر بانتقاداته للنظام المنهار ويلطف مواقفه من الحكم الحالي (الذي يبادل بدوره الروس بتصريحات مطمئنة)، ما دامت القواعد العسكرية الروسية والمصالح لم يتم المساس بها.

وختاما فمصير سوريا ليس بيد شعبها. بين الأفغنة والنموذج الليبي أو العراقي... والاتجاه في أفق التطبيع وارد جدا، حيث تلتجئ «الزعامات الجديدة» لخطاب طمأنة، آخرها محافظ دمشق يعلن رغبتهم في علاقة سلام (تطبيع) مع الكيان...

وما يتم الترويج له كمؤتمر وطني «للحوار الوطني السوري» مشكل من 1000 إلى 1500 شخصية دون تمثيلية لصياغة دستور وخارطة طريق للمرحلة المؤقتة الانتقالية في غضون الأسابيع المقبلة، ليس إلا آلية لتمرير المخططات المرسومة سلفا.

الشباب والجبهة الشعبية: مفتاح التغيير السياسي في المغرب

يهيمن نظام المخزن على مفاصل الدولة والاقتصاد في المغرب، ما يكرس مصالح نخبة محدودة على حساب أغلبية الشعب. هذه الهيمنة تفرز مجموعة من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، مثل البطالة، التي تطال بشكل خاص الشباب وحاملي الشهادات العليا. في واقع الأمر، لا يمكن اختزال البطالة في مجرد أرقام، بل هي واقع معاش لفئة واسعة من المجتمع، تحمل آمالاً كبيرة لكنها تصطدم بعوائق نظامية تحرمها من الفرص.

ادم روبي

على الرغم من حجم المشكلة، يبدو أن هناك محاولة مستمرة من جانب المسؤولين لتقليل من شأن الأزمة عبر تقديم تفسيرات قاصرة. فوزير الإدماج الاقتصادي، على سبيل المثال، حاول في أكثر من مناسبة حصر مشكلة البطالة في فئة غير حاملي الشهادات، متجاهلاً بذلك حقيقة أن البطالة تشمل الجميع دون استثناء. كما أن حصر هذه الأزمة في سياق محدود، بدون تقديم حلول واضحة ودائمة، يُعتبر تهرّبًا من جوهر المشكلة: غياب سياسة وطنية شاملة لتوظيف حاملي الشهادات العليا، الاكتفاء بحلول ترقيعية لا تعالج سوى جزء صغير من الأزمة.

المخزن يتعامل مع مشكلة البطالة وكأنها مجرد مشكلة اقتصادية محضة، لكنه في الواقع يعكس غياب رؤية سياسية حقيقية. في الكثير من الأحيان، يقتصر الحل على تقديم تدابير محدودة الأثر مثل برامج دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة، أو إطلاق مبادرات للفئات القروية التي تكون في الغالب فارغة من أية سياسة تنموية شاملة. تتراوح تلك التدابير بين برامج موسمية مثل «أوراش» و«إدماج»، وهي برامج لا تلبي احتياجات الشارع المغربي ولا تتناسب مع حجم الأزمة. ففي الوقت الذي يجب فيه أن تتحمل الحكومة مسؤوليتها في إيجاد حلول جذرية، نجد أنها تتبنى أسلوب الترقيع.

هذه الحلول غير الكافية تجسد بوضوح كيفية تعاطي الحكومة مع الأزمات، إذ تقتصر معالجتها على تدابير سطحية، بينما يزداد الاحتقان في صفوف الشباب، الذين يرون مستقبلهم مجهولا. فالعاطلون عن العمل، وبخاصة من الشباب، يعانون من شعور متزايد باليأس والإحباط، ما يدفعهم إلى الهجرة أو البحث عن حلول فردية لا تتناسب مع حجم التحديات التي يواجهونها. وهذا يعد بمثابة تصدع اجتماعي يهدد استقرار المجتمع في المدى البعيد.

تجربة كوريا الجنوبية في عزل رئيسها بسبب الفساد تعد درسًا مهمًا بالنسبة للشعب المغربي. لقد أظهرت هذه التجربة كيف يمكن للشعب أن يضغط من أجل التغيير عبر الاحتجاجات الشعبية والمطالبة بالمساءلة، ما يعكس الوعي بأهمية الديمقراطية والمحاسبة. في الواقع، إن التغيير لا يمكن أن يحدث إلا عندما يعي الشعب أن قوته تكمن في تنظيمه وتعبئته الجماهيرية.

من هنا، تبرز ضرورة بناء حركة مقاومة شعبية قادرة على مواجهة سياسات القمع والاعتقالات. من المؤكد أنه سيكون طليعتها الشباب. فالنظام المغربي، الذي يغلق آذانه عن مطالب الشعب، يواصل سياسة التجاهل التي تؤدي إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية وزيادة معدلات الفقر. وبالتالي، يتحتم على القوى التقدمية أن تضع خطة بديلة تسعى إلى تغيير الواقع الاجتماعي والسياسي وعبر النضال اليومي مع الجماهير الشعبية.

مع العلم أن في ظل هذه الأزمة المستمرة، لا يمكن للنضالات التلقائية أن تحقق أهدافا حقيقية. في كثير من الأحيان، نجد أن هذه الحركات تنحصر في مجرد ترديد الشعارات (شعارات خاصة بمشاكل الجامعة مثلا في بعض الاحيان تردد للمطالبة بالشغل..!)، دون فهم عميق للأهداف أو وضع استراتيجيات واضحة. فما ينقص هذه الحركات هو التحليل السياسي والنظرة المستقبلية التي تدعم النضال الشعبي وتحافظ على استمراريته. فعند الحصول على بعض فرص العمل أو تحسن مؤقت في الوضع الاقتصادي، تهدأ الاحتجاجات وينشغل البعض في معركتهم الفردية، مما يعكس غياب استمرارية الوعي السياسي.

إذا كانت النضالات الشعبية قد تمكنت في بعض الأحيان من خلق حالة من الضغط على النظام، سرعان ما يتم الزحف مجددا على مكتسباتها. فإن الحل الجذري يكمن في دور القوى السياسية التقدمية في التأطير السياسي وجمع شتات كل تلك القوى سواء الموجودة اليوم في المعارك النضالية اليومية في مختلف المدن أو مختلف المناضلين سواء من لايزال اليوم منخرطا في تلك النضالات او حتى من كان يوم ما يناضل سواء في الجامعة او مع الجماهير الشعبية و تراجع بفعل غياب رؤية للصراع الدائر او لسبب خاص. يمكن للنهج الديمقراطي العمالي أن يلعب دورًا كبيرًا في توجيه هذه النضالات نحو أهداف استراتيجية بعيدة المدى، تهدف إلى تحقيق التغيير السياسي الحقيقي. وهذه العملية تتطلب تنسيقًا بين القوى اليسارية والديمقراطية لتشكيل جبهة شعبية قادرة على تحفيز نضال العمال والشباب والمهمشين وتوحيدهم في جبهة موحدة، تضم كافة الفئات المتضررة من سياسات المخزن.

يجب أن تكون هذه الجبهة قوية بما يكفي لمواجهة النظام وقيادة عملية تغيير شامل عبر بناء مجتمع بديل يتسم بالعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية. هذا التغيير لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال نضال جماهيري مستمر وجبهة ديمقراطية تقود إلى تحول سياسي حقيقي. من الضروري أن تعمل هذه الجبهة على دعم المبادرات الديمقراطية وتعزيز الوعي الجماعي لدى المواطنين بضرورة التغيير.

التغيير ممكن، ولكنه يتطلب أن يدرك الشعب أن القوة الحقيقية تكمن في التنظيم والعمل الجماعي المتكامل بين جميع فئات المجتمع. فقط من خلال هذا التعاون المشترك يمكن أن تنجح الجبهة الشعبية في تحقيق أهدافها المنشودة، وإحداث تحول جذري في المجتمع.

التغيير ممكن، ولكنه يتطلب أن يدرك الشعب أن القوة الحقيقية تكمن في التنظيم والعمل الجماعي المتكامل بين جميع فئات المجتمع. فقط من خلال هذا التعاون المشترك يمكن أن تنجح الجبهة الشعبية في تحقيق أهدافها المنشودة، وإحداث تحول جذري في المجتمع.

القطاع النسائي للنهج الديمقراطي العمالي يخلد ذكرى استشهاد سعيدة المنبهي

تخليدا لليوم الوطني للمرأة المناضلة الذي يصادف هذه السنة الذكرى 48 لاستشهاد المناضلة الماركسية اللينينية سعيدة المنبهي، نظم القطاع النسائي لحزب النهج الدمقراطي العمالي ندوة عن بعد تحت عنوان « دور النساء في الحراكات الشعبية من أجل التحرر والديمقراطية «يوم 20 دجنبر 2024 بمشاركة الرفيقة زهرة حاكيمي الكاتبة الوطنية للقطاع النسائي، والرفيق الحسن العميمي عن لجنة دعم حراك العمال والعاملات بالقطاع الزراعي باشتوكة آيت باها، والرفيق محمد شوية متتبع لحراك فكيك، وشهادة للرفيقة فتيحة قادي عن حراك فكيك والرفيق عمر الراشدي عضو لجنة دعم عمال وعاملات سيكوم سيكوميك مكناس. وتكلفت الرفيقة نداء درداز عضو المكتب الوطني للقطاع النساء بتسيير الندوة.

تقرير حياة بعنو

في تقديمها، حددت الرفيقة المسيرة الهدف من الندوة والذي «يدخل في مهام القطاع النسائي في التواصل مع العاملات والكادحات ومتابعة نضالاتهن مساهمة في تفعيل شعار الحزب (البلترة والتقوية والتصليب) من أجل بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات» كما قدمت فكرة عن مرحلة انعقاد الندوة والتي هي «مرحلة حراكات عمالية وشعبية احتجاجا على كل مظاهر الاستغلال والتهميش والتفقير التي يرعاها النظام المخزني لصالح التكتل الطبقي الرأسمالي.» وأبرزت دور النساء فيها. بعد ذلك تم عرض مقاطع فيديوهات توثق لحراك عمال وعاملات شركة الخياطة سيكوم سيكوميك بمكناس ثم حراك معركة اشتوكة ايت باها للعمال والعاملات الزراعيات، وبعده حراك نساء فكيك من أجل الحق في الماء.

استمع المتابعون/ات في بداية الندوة إلى مداخلة الرفيقة حاكيمي زهرة الكاتبة الوطنية للقطاع النسائي تطرقت فيها إلى حيثيات تنظيم القطاع النسائي للندوة. وتوقفت عند دور المرأة المغربية في مقاومة الاستعمار، وكذا دور النساء المنتميات إلى اليسار المغربي في النضال من أجل مغرب الحرية والكرامة والعيش الكريم، ومنهن الشهيدة سعيدة المنبهي التي تعتبر رمزا من رموز منظمة إلى الأمام الماركسية اللينينية المغربية.

الرفيقة زهرة في مداخلتها تطرقت أيضا إلى مساهمة النساء في الحراكات الشعبية: في جرادة والريف حيث خرجت النساء للمطالبة بالمستشفيات والمدارس والمعامل والمصانع والبنية التحتية، وفي إيميضر ونساء الحوز ضحايا الزلزال ثم العاملات الزراعيات في اشتوكة ايت باها وأوضاعهن القاسية ومعاركهن البطولية من أجل تحقيق مطالبهن وكذا النساء السلاليات «المدافعات عن الحق في الأرض» ضد مافيا العقار ناهبي الأرض. وفلاحات منطقة المحمدية بنسليمان اللواتي يهجّرن من أراضيهن ونساء فكيك المطالبات بالحق في الماء ونضالات زاكورة.... وختمت الرفيقة مداخلتها بالتأكيد على ضرورة الانخراط في الحراكات وفي لجن التضامن إلى جانب العمال والعاملات والكادحات/ين والانتساب إلى النقابات والعمل على المساهمة في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة لمواجهة تغول المخزن وتنسيق الجهود وتوحيدها وتقوية التضامن الوحدوي من أجل تحقيق المطالب.

بعد ذلك تناول الكلمة الرفيق الحسن العميمي عن لجنة دعم حراك العمال والعاملات بالقطاع الزراعي اشتوكة آيت باها، والذي أطر لمداخلته بالحديث عن الظرف الذي تمر منه بلادنا والذي يتميز بهجوم مخزني على مكتسبات الشعب المغربي، وهو الأمر الذي يمكن رصده من خلال الحراكات التي تعرفها كل أطراف البلاد. توقف الرفيق بعد ذلك عند حراك منطقة اشتوكة ومعاناة العاملات الزراعيات مع وضعية الفقر وارتفاع الأسعار وضآلة الأجور (80 درهما لليوم) والقهر والحكرة التي ساهم فيها بشكل كبير بشاعة الاستغلال الرأسمالي للعاملات والعمال وتواطؤ السلطات الإقليمية الوصية على قطاع التشغيل والتي تكون دائما بجانب الباطرونا، تدعمها وتقدم لها جميع الامتيازات. هذا الحراك الذي كان عفويا انتفض فيه العمال/ات حين شعروا بالعجز أمام الزيادات الصاروخية في الأسعار عن تلبية الحاجيات الأساسية للعيش. وكان فرصة لتعرية المسكوت عنه لنسبة كبيرة من المغاربة الذين يعيشون في هذه المنطقة من المغرب المنسي. (حافلات نقل مهترئة/ حوادث سير بشكل متواتر/ ساعات عمل فوق قانونية/ السمسرة في البشر في الموقف/ التعرض لخطر المبيدات وغياب وسائل الصحة والسلامة/ ندرة الحضانات...) وختم الرفيق مداخلته بالتنديد بالقمع والتهديد والتخويف الذي يتعرض له العاملات والعمال من طرف السلطات لثنيهم عن المطالبة بحقوقهم. وبالتأكيد على لجنة دعم الحراك في الاستمرار في النضال بجانب العاملات والعمال حتى تحقيق المطالب.

المداخلة الثالثة في الندوة كانت للرفيق محمد شوية مناضل متتبع لحراك فكيك استهلها بتضامن ومساندة النهج الديمقراطي العمالي لحراك فكيك وذكّر بأهمية الزيارة التي قام بها المكتب السياسي للحراك مرتين يوم 13 يوليوز و15 و16 و17 نوفمبر 2024 وعبر عن استعداد حزبنا لمواصلة دعم ومساندة ساكنة فكيك من أجل حقهم في حماية مواردهم المائية والحفاظ على خصوصياتهم الثقافية والتاريخية والحضارية.

وبعد ذلك قدم مونغرافيا واحة فكيك وموقعها الجغرافي في الجنوب الشرقي للمغرب بين امتدادات الاطلس الكبير والنجود العليا في شمالها وانفتاحها عن الصحراء في جنوبها، كما قدم الرفيق نبذة تاريخية قصيرة عن تاريخ مدينة فكيك. وبين كيف أن الاستعمار الفرنسي جعل الواحة تنكفئ على نفسها حول اقتصاد الندرة وهو اقتصاد زراعي تضامني يرتكز على الماء بالأساس، تلعب فيه النساء دورا محوريا مما يجعلهن يلعبن دورا طلائعيا في التأثير على الإنتاج وبالتالي التأثير في القرار السياسي المحلي عبر المراحل التاريخية ...

شرحت المداخلة كيف شاركت نساء فكيك في الحركة الوطنية، وكيف قاومن الاستبداد المخزني خلال سنوات الرصاص حيث شهدت فكيك حملات قمعية واسعة واختطافات واغتيالات خارج القانون منها قضية اختطاف وزان بلقاسم الذي اختطف وأخفي قسرا ونكل به وظلت زوجته إلى حدود وفاتها منذ ثلاث سنوات تطالب بالحقيقة الكاملة في اختفائه واغتياله، ولازالت عائلته تطالب بالكشف عن قبره وتسليم رفاته ...

شرحت المداخلة كيف شاركت نساء فكيك في الحركة الوطنية، وكيف قاومن الاستبداد المخزني خلال سنوات الرصاص حيث شهدت فكيك حملات قمعية واسعة واختطافات خارج القانون منها قضية اختطاف وزان بلقاسم الذي اختطف وأخفي قسرا ونكل به وظلت زوجته إلى حدود وفاتها منذ ثلاث سنوات تطالب بالحقيقة الكاملة في اختفائه واغتياله، ولازالت عائلته تطالب بالكشف عن قبره وتسليم رفاته ...

كما بينت كيف لعبت نساء فكيك في 2013 دورا كبيرا في التضامن مع اللاجئين السوريين الذين طردتهم الجزائر إلى فكيك واستضافتهم النساء ودافعت عنهم خصوصا السوريات رغم القمع والتضييق المخزني إلى حين تسوية وضعيتهم..

فنساء فكيك اليوم ومنذ اكتوبر 2023 يقدن وهن في طليعة الحراك لمواجهة تفويت قطاع الماء والكهرباء الشركة الشرقية المتعددة الخدمات.. ويشكلن أغلبية ساحقة في حراك فكيك وهن في مقدمة مواجهة مخطط الاستيلاء على مياه الواحة ليس لأهمية دورها في اقتصاد الندرة ودورة الإنتاج، إنما لارتباط المياه بوجود الواحة التاريخي والتراثي خصوصا أن نساء ورجال فكيك استطاعوا عبر العصور اعتمادا على دقة التنظيم وتدبير توزيع المياه للحفاظ على مستوى العيش وعلى الأرض والمياه وتوازنات المجتمع والسلطة أيضا..

عارضت نساء فكيك القانون رقم 83/21 الذي فوت خدمات الماء والكهرباء للشركة الشرقية المتعددة الخدمات من داخل المؤسسات الصورية. فقد استطاعت النساء من داخل مجلس الجماعة الترابية فكيك تحقيق الإجماع على رفض التفويت.. ولما فرض عامل الإقليم إعادة التصويت في اجتماع استثنائي لمجلس المدينة بعد أن استطاع التأثير على الرئيس وبعض المستشارين بإقناعهم بالتراجع عن موقف الرفض وتفويت مياه الواحة ضدا في القانون، خصوصا أن مياه فكيك محمية بالقوانين الوطنية المنشورة بالجريدة الرسمية منذ العهد الاستعماري وإلى اليوم.. بعد انقلاب السلطة الإقليمية على قرار رفض التفويت بالإجماع قدم نصف أعضاء المجلس استقالتهم وبعد تنظيم الانتخابات الجزئية تمكن الحراك من حسم كل المقاعد لكن أمام رفض السلطة إعادة النظر ورفض المحكمة الإدارية لطلب الطعن في الشطط باستعمال السلطة وخروقات مسطرية أخرى قدم المعارضون للتفويت استقالتهم للمرة الثانية ...إلى جانب فضح الحراك للمؤسسات المنتخبة الصورية وديمقراطية الواجهة وكشفوا للرأي العام الوطني بأن السلطة هي صاحبة القرار الأول والأخير وأن المؤسسات المنتخبة ما هي الا واجهة.. ورغم الانتقام والعقاب الجماعي الذي مارسه عامل الإقليم على الساكنة كلها بتوقيف استغلال مقالع الرمال والأحجار، فالحراك مستمر ويتطور من خلال المسيرات والوقفات والمهرجانات الأسبوعية كل يوم جمعة مساء كما قررت نساء الحراك الانتقال إلى شكل جديد للاحتجاج وهو العصيان المدني الجزئي بمقاطعة أداء فواتير الماء والكهرباء ابتداء من تاريخ التفويت 15 شتنبر 2024..

في نفس الموضوع (حراك فكيك) قدمت الرفيقة فتيحة قادي شهادتها عن الحراك في المنطقة باعتبارها مناضلة مشاركة في الحراك. ركزت فيها على أمرين مهمين: الدور المركزي الذي تلعبه النساء في المنطقة حيث تمثل النساء 67 بالمائة من الساكنة، أغلبيتهن مالكات لأراضي فلاحية تدبرن الحياة فيها بحكمة منذ القدم إلى جانب الرجال. ثم الماء باعتباره العمود الفقري للواحة في غيابه تنعدم الحياة، وتدبيره أيضا كان يحتاج إلى تعامل خاص نجح فيه أهل الواحة (الصهاريج المنزلية وبعدها الحنفيات التي كانت تستفيد منها الساكنة) إلى أن ابتلوا بالمحاولات العديدة للاستيلاء عليه، آخرها محاولات الشركة التي أرادت تفويته وكانت سببا مباشرا في الحراك الذي تعرفه المنطقة. شهادة الرفيقة فتيحة كشفت صعوبة بل استحالة تفويت قطاع الماء في الواحة ومن تم وجب التصدي لكل المحاولات المستقبلية في هذا الشأن.

آخر مداخلة في الندوة كانت للرفيق عمر الراشدي عضو لجنة دعم عاملات وأعمال سيكوم –سيكوميك مكناس استطاع فيها أن يبين كيف تجسد عاملات سيكوميك ذلك الصمود الذي علمتنا إياه الشهيدة سعيدة المنبهي. فهن يعتصمن بجانب رفاقهن منذ 15 شهرا تعرضن فيها لشتى أنواع القهر والقمع والحكرة. وذكر بالأوضاع المزرية التي يعرفها قطاع النسيج والاستغلال والهشاشة التي يرزح تحتها العمال والعاملات في القطاع. وعرض في حديثه للحيل التي تلجأ إليها الباطرونا للتخلص من العمال كالتفويت وغيره. وهو الأمر الذي يفقد العمال والعاملات لأقدميتهم/هن وبالتالي تضيع معها كل الحقوق. ذكر الرفيق أيضا بتاريخ المشكل في الشركة والدعوات القضائية بين العاملات والعمال والباطرونا من جهة وبينهم/هن وبين البيروقراطية النقابية من جهة ثانية. وشرح الدوافع التي كانت وراء تشكيل لجنة الدعم خصوصا بعد استفراد الباطرونا بالعاملات والعمال على إثر اعتصامهم/هن أمام فندق يملكه صاحب الشركة، وتعرضهم/هن لشتى أنواع التجريح والاهانات، لكن العمال والعاملات أبانوا عن صمود وكفاحية كبيرين وقدموا دروسا في النضال. وختم الرفيق عمر مداخلته بالدعوة إلى خلق جبهة قوية للتصدي لهذا الاستغلال الطبقي.

الصرح الثقافي: المطبعة المكتبة الكشك المقهى الأدبي

عبد اللطيف صردي

قليل من مجايلي من يخطر بباله مطبعة الاندلس لصاحبها بنشرة بوعزة بشارع الفداء. لقد ساهم في طبع مجلات للبسار الجديد مثل المقدمة والثقافة الجديدة ومنابر أخرى. وكذلك دواوين شعرية نال واحد منها المنع آنذاك لصاحبها محمد رحو أظافر دامية على جدران المصنع صدر متزامنا مع انتفاضة 1984.كان بنشرة يشتغل في تواضع وصمت مع تسهيلات في الأداء . اكيد يبتغي خدمة جليلة للثقافة اليسارية.

كذلك كانت دار القرويين بحي الأسرة قرب الإذاعة والتلفزة بالدار البيضاء. ساهمت هذه الدار بشكل كبير في طبع دراسات في شتى دروب المعرفة .أصدرت الكثير من الشعر. وكانت اصدارات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ترى النور من هذه المطبعة ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي واصدار مجلة الملتقى لصاحبها عبد الصمد بلكبير ومجلة نوافذ. طريقة الاشتغال شبيهة او تنحو نحو بنشرة.

أظن ان جل مثقفي السبعينات والثمانينات لا يمكن إلا يحنون للدور الطلائعي لمكتبة الكرامة التي كانت قريبة من ثانوية مولاي عبد الله بالبيضاء. والتي كانت تعتبر منارة لعرضها للمتون التقدمية بشقيها العربي والفرنسي. ظلت تقيم ببهوها لقاءات ثقافية ذات مستوى عال لمبدعين ومفكرين في قامة عالمة الاجتماع فاطمة المرنيسي والروائي اليهودي المغربي ادموند عمران المالح ومحمد برادة واخرون مروا منها.

أما مكتبة بنعدادة بفاس فقد أرست تقليدا ثقافيا ولازالت تسلك هذا الدرب .حيث يشد صاحبها حسن بنعدادة الرحال متنقلا بخيمته في شكل رواق يجوب التظاهرات السينمائية والحقوقية كتواجده في مؤتمر الجمعية المغربية لحقوق الانسان الأخير 13ببوزنيقة.يعرض اهم المصادر للباحثين من ذوي كفاءات علمية سواء تعلق الأمر بتاريخ المغرب أو يساره كذلك فهي زاخرة بالترجمات الرزينة والقيمة.

مكتبة الاشتراكي الموحد. تعرض أدبيات الحزب اصدارات مركز بن سعيد ايت ايدر ومجلة الربيع العربي وكتبا أخرى قيمة وتقدمية .خلال أنشطة الحزب في مقرها بالبيضاء أو خلال أنشطة وفعاليات سياسية وحقوقية او بمناسبة إحياء ذكرى مناضلين رحلوا .يسهر الرفيق أحمد حبشي على هذه التجربة.

اذا اعتدنا أن نرى المكتبات وهي تتجمع في حواضر مركزية. فإن مكتبة ماء العينين بتزنيت تشكل نشازا غريبا في تنظيم بديع قل نظيره بطوابقها. وحسب تصنيف المنشورات الفرنسية والعربية والامازيغية والصحراوية. تزين المكتبة صور الكتاب من كل المشارب من عرب وعجم وامازيغ. تشعر وانت تجوب اروقتها المشعة نورا وعلما وكأنك في محراب كنيس أو زاوية صوفية. يقابلك القيم عليها في رقة وأدب ورقي العارفين بشتى المعارف تشم من خلاله رائحة وكرم الصحراء والجنوب عامة.

مكتبة باريز بالجديدة. زاخرة بأمهات الكتب بالعربية والفرنسية .في الرواية والشعر والنقد الأدبي ومؤلفات حول تاريخ الجديدة و الاستعمار البرتغالي .تقام فيها أنشطة ثقافية وجامعية .ومن طرف كلية الآداب والعلوم الإنسانية لابي شعيب الدكالي بالجديدة.

وتبقى مكتبة الجرموني بالحسيمة علامة فارقة .رائدة في عرض مراجع بالعربية والفرنسية والمترجمة حول التاريخ المجيد للريف وجراحه سواء منه القديمة والحديثة وتاريخ المجاهد الكبير عبدالكريم الخطابي .وهي تتوفر على ترجمات هذا الماضي التليد من الإسبانية الى العربية لمؤرخين اسبان. ومراجع حول حراك الريف من كتاب من المنطقة مثل مصطفى أعراب.

إلا أن كشك تيريدا يبقى تجربة تاريخية ثقافية بشارع لالة الياقوت لصاحبه ذلك المناضل الغني بتجربته وتواضعه .حيث كان يروج لمراجع رائدة وحتى الإصدارات التي طالها المنع .مثل الخبز الحافي والبترول والأخلاق .ناهيك انه كان بمثابة ملتقى لمجموعة من الرفاق والرفيقات المثقفين .

استطاع مثقف من الصويرة الحسين بوكبير ان ينشئ مقهى ثقافيا .هذا الفضاء الغني بمكتبته. وأدوات قديمة سواء تتعلق بقطع موسيقية قديمة ولوحات فنية .يسمح ويصلح للقراءة للكبار واحيانا لدروس الدعم والتقوية لتلاميذ الحي . وأحيانا أخرى تصبح المقهى ناديا سينمائيا بامتياز.

وختاما لابد ان أختم بتجربة ثقافية وسياسية. للرفيق الراحل عبد الرحيم الخادلي عضو النهج الديمقراطي. وتجربته في خدمة مجلة التحرر. كيف يسهر على تصحيحها وانتظارها في المطبعة وتوزيعها على المكتبات والاكشاك وبيعها في المسيرات والوقفات. بذلك التواضع الشامخ يجرها على عربة صغيرة اصلا انشئت للتبضع. يمشي بين الجموع ويعرضها للاقتناء مناقشا ومقنعا القراء .كان أحيانا يرافقه رفيق دربه عضو النهج الديمقراطي. هذا الزجال البوهيمي نور الدين حيطان وكأنهما يشكلان ثنائيا ثقافيا.

مهلا أيها «المتأمركون» !

إذا ما تساءل الأمريكيون هذا التساؤل «لماذا نحن مكروهون؟»، فإنه يصدق عليهم القول المثل، الذي أضحى سائرا، هو «وعند جهينة الخبر اليقين» لأنهم لا يتلكؤون لحظة في التباهي المرضيّ بأنهم «سادة» العالم، يرون بما أوتوا من قامات فارهة، ما لا يراه سواهم، نحو ما صرحت مادلين أولبرايت. ولعلك، عزيزي القارئ لم تنس قول محمود درويش، في رائعته «مديح الظل العالي »:

«وأمريكا على الأسوار تهدي
كل طفل لعبة الموت
عنقودية
يا هيروشيما العاشق العربيّ
أمريكا هي الطاعون
و الطاعون أمريكا»

وقد سبق أن فضح Chomsky في مؤلفه «ماذا يريد العام سام؟!!» كيف أن أمريكا تجهز على أيّ نظام سياسيّ يتمرد على استراتيجيتها، فيرفض الولاء والإذعان(الانبطاح)، حتى ولو كان خارج حدودها القارية (الفيتنام، العراق، الصومال، سوريا، لبنان، اليمن...). نقرأ في كتيّبه: «عندنا حوالي50% من ثروات العالم، و 6،3% فقط، من سكانه. وبمثل هذا الوضع لا يمكننا تجنب حسد الآخرين واستيائهم.. همتنا الحقيقية في الفترة القادمة هي ترتيب أنمَوذج علاقات يحافظ على استمرار ذلك التفاوت.. ولتحقيق ذلك سيكون علينا التخلي عن الأحلام والعواطف.. وتركيز اهتمامنا على أهدافنا القومية المباشرة. يجب أن نمسك عن كلامنا المبهم للآخرين والأهداف غير الحقيقية مثل حقوق الإنسان و رفع مستوى العيش والتحول إلى الديمقراطية..». (تعريب عادل المعلم، تقديم حسنين هيكل، دار الشروق، القاهرة،ط:01 .السنة :1998.ص:13 بتصرف.)

وتؤكد أمريكا، بصفاقتها المعروفة، أنه «لن يكون اليوم الذي نضطر فيه إلى التعامل بمنطق القوة بعيدا.» (نفسه، الصفحة نفسها.)، لذلك قال غوركي: «إن هؤلاء الأمريكان لديهم كل ما يتمناه الإنسان باستثناء شيء واحد هو الإحساس بالإنسانية».. وحين أوقف شرطيّ الجمارك أوسكار وايلد، فسأله: «هل تحمل ممنوعات؟، أجابه وايلد: «نعم، أحمل معي إنسانيتي.» أما هوشي منه فيثبت أنه «لا يوجد بيت مدمر، أو حجر مبعثر، أو يد مبتورة، أو أم ثكلى، أو أمة مشوهة إلا وستجد للولايات المتحدة الأمريكية أثرا في ذلك».. لكن المدهش هو أن اليمن السعيد استطاع أن يمرغ أنف البحرية الأمريكية في التراب؛ إذ أجبر حاملات طائراتها على الانسحاب المذل من الحدود البحرية اليمنية، بل إنه رجم بصواريخه الباليستية، فأصاب من الطائرات الأمريكية مقتلا، واخترق حتى ثكنات الكيان الصهيونيّ.. نذكر أن بحثا ميدانيا استنتج تورط المخابرات الأمريكية C.I.A في أكثر من 90%من الانقلابات التي عرفها/ يعرفها العالم.

مرة شقيق حنظلة

عام جديد

محمد الوهابي

على مرمى يوم
من عام جديد،
أجهز حقيبتي القديمة،
وأنفض عن حذائي غبار
عام مضى،
وأستجمع ما تبقى في
صدري من أنفاس،
وأمل..
لأواصل المسير..
الى حيث لا مسير بعد،
ولا نفس !
لا خيار..
عمر يدفعني أمامه،
ويمضي،
كعربة تدفع دابة،
على منحدر،
يرسم وجهته الرسن،
والسوط،
وصوت غليظ كحذاء غليظ،
لا يشعر بانسحاق الكائنات
تحته..
لا أريد أن أظل دابة،
يركبها،
كل عام،
عامٌ جديد،
ليمر على الأرياف..
لكن قانون الحظيرة،
حظيرة قانون !
لا رأس عام ثمة،
بل جمجمة،
تذكرني بما مات مني،
على مدى عام مضى،
وماسوف يموت،
على مدى عام يمتد امامي،
كحد السكين !
لاشيء ينتهي،
لاشيء يبدأ من جديد..
هي الساعة القديمة
نفسها،
بتكتها التي تشبه غصة،
حيث تدور العقارب،
في نفس الدائرة المفرغة،
وتفرز الثواني كقطرات
السم،
كما يدور بؤبؤ في عين
سقط من مداها الأفق،
في غمرة ضياع،
لا يعرف كيف بدأ،
ويستديم !

بوكرين عبد النبي:

لكي يستطيع الاقتصاد الوطني خلق مليون منصب شغل، يجب أن يكون وطنيا فعلا !

تقديم

ضيف هذا العدد الذي خصص ملفعه لقضية البطالة هو عبد النبي بوكرين، مناضل سابق في صفوف الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ورئيس سابق لفرع فاس للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب والكاتب العام الوطني في المكتب التنفيذي الحالي للجمعية.

■ يعرف المغرب حاليا تصاعدا قويا للعطالة، كيف تقيمون سياسات الدولة في مجال التشغيل على ضوء هذه الوضعية؟

● إن أزمة البطالة وفق الفهم المادي للتاريخ هي نتاج طبيعي للتناقض الصارخ بين علاقات الإنتاج والقوى المنتجة حيث تصير الأولى تعيق تطور الثانية، وهو الشيئ الذي يجعل حتى أعتى المجتمعات الغربية منها بالأساس تعاني من تفاقم البطالة، لأن النظام الرأسمالي العالمي أصبح عاجزا على الإجابة عن المعضلات الإجتماعية هكذا صار شعار «دولة الرفاه والرخاء " شعارا فضفاضا تتغنى به البورجوازية للتغطية على حقيقتها التي صارت رجعية تستهدف تأبيد نمط الإنتاج القائم .

وإذا كان الغرب الذي تطورت تشكيلاته الإجتماعية تطورا طبيعيا يعيش على وقع البطالة، فإن حالة المغرب تعرف وضعا أكثر تعقيدا نظرا أولا لبنيته الإقتصادية الهجينة حيث يتعايش نمط الإنتاج الاقطاعي مع بقايا مظاهر العبودية والادماج القسري لنمط الإنتاج الرأسمالي خاصة مع الإستعمار المباشر وما تلاه من استعمار غير مباشر الذي لازال قائما إلى اليوم ، وبالنتيجة وجد الشعب المغربي نفسه يعيش وفق نمط الإنتاج الكولونيالي وتم تنصيب الكتلة الكومبرادورية كوكيلة وعميلة تسهر على مصالح النظام الرأسمالي العالمي إلى جانب البيروقراطيات المدنية و العسكرية مشكلة التحالف الطبقي المسيطر مقابل استفاذتها من الفتات .

انطلاقا مما سبق تعرف معدلات البطالة بالمغرب ارتفاعا مهولا بلغت نسبتها لأكثر من 21 بالمئة حسب الاحصاء الأخير لسنة 2024 مع العلم أن المعايير المعتمدة كانت بعيدة كل البعد عن كونها قادرة على رسم صورة حقيقية حول حجم البطالة بالمغرب .

مقابل هذا تعرف سياسات الدولة عجزا كبيرا في إيجاد إجابات حقيقية عن أزمة أزيد من مليون عاطل عن العمل (900 ألف عاطل عن العمل غير حاصلين على شهادات حسب تصريح لوزير التشغيل و الكفاءات بتاريخ 29 دجنبر 2024)وهي في الحقيقة ليست أزمة إيجاد حلول او أزمة إرادة سياسية بقدر ما أنها أزمة بنيوية تنخر المجتمع المغربي، لهذا تظل الحلول المقترحة إما حبرا على ورق وإما حبات أسبرين لمعالجة ورم البطالة الخبيث، خاصة مع انتشار مظاهر المحسوبية والزبونية (توظيف وزير العدل لصديقه المقرب، فضيحة امتحان المحاماة...)، وكذا شروط تسقيف السن في 30 سنة التي انتقلت من قطاع التعليم إلى قطاع المالية .

■ طرحت الحكومة المخزنية في برنامجها الانتخابي توفير مليون منصب شغل خلال مدتها الانتدابية ، هل يتوافق هذا الوعد الانتخابي مع واقع حال الاقتصاد الوطني؟

● إن الوعود الانتخابية التي ترسم المستقبلورديا سرعان ما تتلاشى أمام صخرة الواقع هكذا نجد جملة من الوعود كان قد قدمها رئيس الحكومة المغربية الحالي عزيز أخنوش منها وعده بخلق مليون منصب شغل عبر إطلاق برامج أشغال عمومية كبرى وصغرى لفائدة المعطلين ودعم مشاريع المقاولين الذاتيين وتسريع المخططات القطاعية وكذا تمويل المشاريع المقاولاتية والجمعوية والبيئية عبر برنامج «الفرصة» وخلق فرص شغل في مجالات الفلاحة والصيد البحري والسياحة والصناعة التقليدية.

والملاحظ من خلال هاته الوعود أن رئيس الحكومة حاول أن يبرئ ذمة الدولة من مسؤوليتها اتجاه قضية شائكة كقضية البطالة حيث ذهب في اتجاه التشغيل الذاتي والمقاولاتي ناسيا أو بالأحرى متناسيا أن العالم انتقل من المنافسة إلى الإحتكار لهذا فنسبة المقاولات أو المشاريع التي تستطيع الاستمرار هي استثناء في حين أن القاعدة إما تلتهمها المشاريع الكبرى أو تنهار مخلفة وراءها أعباء إضافية لصغار المقاولين « قروض، ضرائب...»، وهو نفس الإتجاه الذي ذهب إليه الدستور الممنوح لسنة 2011 في الفصل 31 منه الذي مما جاء فيه « تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير استفاذة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة من الحق في : الشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل أو في التشغيل الذاتي « وهو الذي يعتبر تملصا من مسؤوليتها في إيجاد شغل قار لكل المواطنين والمواطنات.

وإذا كانت هذه وعوده الإنتخابية والتي للإشارة لا تختلف في شيئ عن باقي الحكومات السابقة لأنها جميعها تسبح في فلك الفساد والمحسوبية والزبونية فإن تحقيقها يتطلب :

نمو اقتصادي أي الزيادة في الإنتاجية والنشاط الاقتصادي بما يضمن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي عبر الاستثمار في البنيات التحتية وتطوير التعليم وزيادة الإنتاج، هذا التحول الذي لا يمكن أن يحصل إلا عبر الإستثمار وبسياسات اقتصادية تجعل من الإنسان صلب اهتمامها وببرنامج وخطة عمل واضحتين.

■ إن واقع الحال يجعلنا نتساءل هل بإمكان الإقتصاد الوطني خلق مليون منصب شغل؟

● إذا كانت اوروبا مهد نمط الإنتاج الرأسمالي مع الدعم الكبير الذي تحضى به السوق من طرف المالكين لوسائل الإنتاج قصد محاولاتهم إبراز أن الرأسمالية هي نهاية التاريخ على حد تعبير فوكوياما وأن لا بديل للبشرية سواها تعرف ارتفاعا كبيرا للبطالة ما يعادل مع ارتفاعها باسبانيا مثلا إلى 11.5 ٪ واليونان 11٪ السويد 8٪ ثم فرنسا 7.6٪. فإن المغرب ونظرا لتبعيته المطلقة للرأسمال العالمي وخدمة أجنداته وفتح أبوابه على مصراعيها للرساميل الأجنبية للإستثمار في اليد العاملة بأثمنة بخسة مقابل الإمتيازات والإعفاءات الضريبية التي يتمتعون بها، مع استفاذتهم أيضا من الثروات الطبيعية (الغاز، الفلاحة، الصيد البحري ...)، الشيئ الذي يجعل فائض القيمة المحصل عليه يتجه كلية إلى الخارج أي إلى أصل الرساميل المستثمرة، وأمام هذا تتجه السياسات المنتهجة إلى الإقتراض من المؤسسات المالية المانحة (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي للتجارة..) قصد تغطية العجز الحاصل في الميزانية حتى لا ينهار السوق فوق رؤوسهم مع نسب فوائد مرتفعة.

هاته القروض تدفع ضريبتها الفئات الواسعة من الشعب المغربي عبر تجميد الأجور، تفويت القطاعات الحيوية للخواص، الزيادة في حجم الضرائب، الزيادة في الأسعار، وأمام هذا تتفاقم معدلات البطالة وتكدس طوابير العاطلين عن العمل وتكشف الأرقام الأخيرة لسنة 2024 وأواخر 2023 أن نسبة البطالة بالمغرب مرتفعة أكثر من موريتانيا 10.63٪، ولبنان 11.7٪، الجزائر 11.7٪، العراق 15.6٪، مع العلم أن نسبة البطالة بالمغرب ارتفعت إلى أزيد من 21 ٪ مع ترشيحها للارتفاع أكثر خاصة مع تقلبات السوق .

وبالنتيجة فلكي يستطيع الاقتصاد الوطني خلق مليون منصب شغل يجب أن يكون وطنيا فعلا وذلك بالقطع الكلي مع تبعيته للإمبريالية عبر خلق رساميل محلية تنتج فائض قيمة يجيب على مظاهر البؤس والعطالة وذلك عبر فتح سوق اقتصادي تكون فيه السلطة للبرجوازية المحلية مع نهج سياسات شعبية وديمقراطية، الشيئ الذي لن تقوم له قائمة إلا بالاستعاضة عن النظام الحالي بنظام وطني ديمقراطي شعبي .

■ اصبحت العطالة بالمغرب ظاهرة مستديمة تدحض الأهداف المعلنة للسياسات المخزنية التي تعتبر في جوانب منها مسؤولة عنها، فهل من بدائل كفيلة بكبح جماح هذه العطالة؟

● إذا كان العمل هو أساس تطور الإنسان حيث بواسطته ارتقى للشكل الفيزيولوجي الذي عليه اليوم، فإن هذا يحيلنا إلى قيمته على خلاف الامبريالية التي أضحت أكثر تطبيعا مع أرقام البطالة حيث أصبحت مثلا نسبة 6٪ متوسط طبيعي للبطالة على خلاف العقود السابقة خاصة في فترات مد الحركات الثورية التي كان هناك مثل شائع يقول أن ارتفاع معدل البطالة إلى 2٪ « أن الحكومة ستسقط غدا» ، كما ان استثناء أنظمة الإحصاء العالمية لأصحاب الأعمال المؤقتة والموسمية وربات البيوت من صفوف العاطلين يجعل الأرقام أقل من حقيقتها، لكن حقيقة الأمر ووفق المعطيات التاريخية فإنهم أكبر جيش احتياطي للعمال وخير مثال ما شهدته أوروبا خلال مرحلة الحرب العالمية الثانية حيث دفعت آنذاك أهم الدول المتحاربة الملايين من الرجال العاملين إلى قواها العسكرية واستعاضت عنهم بالملايين من النساء، وحينما وضعت الحرب أوزارها أجبرت العديد من العاملات على العودة إلى الدور الذي لا يقابله أي أجر مادي أي إلى « ربات منازل» .

والمغرب الذي بقدرة قادر صار دولة إجتماعية ودولة ذات مشاريع كبرى وأوراش ضخمة في الإعلام وعلى الورق، تتكسر سمفونيته على واقع عنيد يأبى النفاق والتزوير لذلك وللحد من البطالة هناك من وجهة نظري :

من جهة أولى هو إيمان ملايين العاطلين من حاملي الشواهد والسواعد لأن البطالة تعصف بهم على حد سواء، قلت ايمانهم بأن البطالة ليست قدر محتوم وأن لا يلجأوا إلى مناجاة السماء أثناء محنتهم بل أن البطالة هي نتاج سياسات منتهجة ولهذا عليهم ان يدقوا جدران الخزان ويحتلوا الشوارع وأبواب المؤسسات الرسمية لأجل انتزاع حقهم في الشغل الذي لن يتأتى إلا عبر انتظامهم وهذا ما تدعوا له الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب عبر دعوتها لتوحيد حركة المعطلين.

هذا وتعتبر ج،و،ح،ش،م،م مرجعا للنضال الواعي والمنظم وبتصور واضح ضد البطالة حيث ومنذ تأسيسها يوم 26 أكتوبر 1991 بالدار البيضاء، دأبت على عقد مؤتمراتها ومجالسها الوطنية في حينها متحدية في ذلك شروط المنع من طرف النظام القائم عبر حرمانها من وصولات الإيداع ومتابعة واعتقال مناضليها (فاس، واد أمليل، الرحامنة...) بل وصل حد إجرامهم حد الإغتيال (نجية أدايا، مصطفى الحمزاوي، كمال الحساني)، وكذا عبر تفجيرها لمعارك نضالية وازنة (اعتصامات، مسيرات، ندوات، اضرابات عن الطعام محدودة ومفتوحة....) لا سواء على مستوى تاريخها البعيد وكذا القريب، وبملفات مطلبية دقيقة تجمع بين المطالب المرحلية والاستراتيجية انطلاقا من التعويض عن البطالة إلى التوظيف المباشر.

ومن جهة ثانية انخراط حركة المعطلين باعتبارها جزء من الحركة الجماهيرية في النضال لا ضد البطالة وفقط بل ضد السياسات الاشعبية المنتهجة التي لا تنتج في الحقيقة سوى مزيدا من الأرباح للطغمة الحاكمة وتراكم البؤس للجماهير المسحوقة، وهذا ما تقوم به الجمعية الوطنية عبر انخراطها في المبادرات التي تناهض التوجهات العامة للدولة باعتبارها توجهات تخدم الأقلية على حساب الأغلبية التي تعاني الويلات ونشير على سبيل الذكر لا الحصر (الجبهة الإجتماعية حيث تعتبر عضو مؤسس، الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد، النضال ضد الاعتقال السياسي ، النضال ضد الزيادة في الأسعار ، النضال ضد التطبيع بتبنيها للقضية الفلسطينية...) .

وفي الختام لابد من التأكيد على أن مطالب الجمعية الوطنية هي مطالب مرتبطة موضوعيا بمصالح الطبقة العاملة وكل المعنيين بمهام التغيير الحقيقي للنظام القائم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وهذا الذي يمنحنا الهوية الكفاحية والتقدمية ويجعل موقفنا دائما إلى جانب الجماهير الشعبية على الرغم من عديد الاكراهات التي تواجه عملنا ومنه نستغل هذه الفرصة للدعوة مجددا كل الإطارات السياسية والنقابية وكل المناضلين إلى المزيد من دعم نضالات الجمعية الوطنية.

تحية للرفاق في النهج الديمقراطي العمالي على إتاحة هذه الفرصة للتعبير عن رؤيتنا وفهمنا لقضية البطالة في ترابطها بمختلف القضايا الإجتماعية، خاصة مع استمرار حصارنا وحرماننا من الإعلام الرسمي.

«ضدا على الواقع وتعقيداته ستظل راية النضال خفاقة في الأعالي »

حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الشرق مع نضالات الطبقة العاملة وعموم الكادحين

يتابع المكتب الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الشرق الوضع الحالي المزري الذي يعيشه المواطنون /ات والعمال/ات والجماهير الشعبية وعموم الكادحين /ات بمختلف المناطق الجهة من معاناة يومية وماسي اجتماعية بسبب البطالة التي بلغت أكثر من 30% ، وفقدان الكسابة لمواشيهم نظرا لتوالي سنوات الجفاف و إغلاق الحدود المغربية -الجزائرية ،و هدم الأسواق الأسبوعية و الأسواق المتواجدة بالأحياء السكنية ، دون إيجاد بدائل اقتصادية ، والهجوم الممنهج ضد الحريات النقابية وعلى الطرد الفردي والجماعي للممثلين النقابيين وتلفيق التهم الواهية والمتابعات القضائية، وعدم تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة من المحاكم المغربية لصالح العمال . والتراجع عن المكتسبات التاريخية للطبقة العاملة المغربية وعلى محاولة تمرير القانون التكبيلي للاضراب، و ضرب مكتسبات التقاعد.

بناء على ما سبق فإن المكتب الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي -جهة الشرق :

- يندد باستمرار معاناة ضحايا الجفاف بالهضاب العليا خاصة معاناة ساكنة تندرارة ،من الهشاشة التي احتدت بتوالي سنوات الجفاف و فقدت قطعان أغنامها التي كانت تكسب به رزقها، وبسبب سياسة الإهمال والتجاهل التي تنهجها الدولة إزاء مطالبهم العادلة في توفير السكن لجميع العائلات بمنطقة تاندرارة والتعويض عن الأضرار وتوفير الخدمات الاجتماعية حيث مازال الكثير منهم يعيشون في الخيام البلاستيكية في أوضاع جد قاسية وخاصة مع شدة البرد و الصقيع ، ويحمل الدولة مسؤولية ما قد يترتب عن ذلك من تداعيات كارثية على أرواح وصحة الضحايا.

- يدين بقوة استهتار السلطات المحلية بأرواح الطبقة العاملة المغربية بمدينة جرادة وتركهم عرضة للموت بآبار الفحم «الساندريات»

- يطالب السلطات المحلية التي شرعت في هدم الأسواق الأسبوعية و أسواق الأحياء السكنية ، تنفيذا لقرارات الجماعات المحلية ، بتوفير بديل اقتصادي للتجار الذين فقدوا مصدر رزقهم .

- يتضامن مع نضالات فروع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب بشكل عام و المعركة المفتوحة لفرع الناظور بشكل خاص، ويطالب بفتح حوار شفاف وواضح مع فرع الناظور، وتنفيذ وتفعيل الاتفاقات والالتزامات السالفة اتجاه المعطلين ، و توفير مناصب الشغل، بما يضمن الكرامة والعيش الكريم للشباب المعطل، بعيدا عن سياسة التماطل والتجويع والترهيب.

- يشجب العنف الذي يتعرض له الطلبة بجامعة مدينة وجدة من طرف غرباء عن الحرم الجامعي.

- يجدد تضامنه مع ساكنة فجيج في نضالها المتواصل من أجل حماية منابعها المائية ووقف تفويت تدبير الماء الصالح للشرب للشركة الجهوية المتعددة الخدمات .

- يستنكر تشريد عمال المنطقة المنجمية ببوعروس التي توجد بين أقاليم فجيج وميدلت والراشيدية ومتابعة المناضلين قضائيا بتهم واهية.

- نحيي عاليا نضالات النقابات العمالية ، وندعو الى المزيد من التصدي لكل مشاريع القوانين التراجعية التي تضرب في العمق المكتسبات التاريخية للطبقة العاملة خاصة محاولة الحكومة تمرير مشروع القانون التكبيلي للإضراب وقانون التقاعد.

- يثمن بلاغ السكرتارية الوطنية لدعم و فلسطين و مناهضة التطبيع، ويدعو لإنجاح المسيرات و الوقفات لفروع الجبهة بالجهة للتنديد بالتطبيع والمطالبة بتجريمه ووقف هذه الحرب الإجرامية والتعبير عن دعم المقاومة الفلسطينية ومقاومته الباسلة وذلك يوم 17 يناير 2025

المكتب الجهوي -جهة الشرق
الثلاثاء 07 يناير 2025

افادة

نشرت صحيفة النور الناطقة باسم الحزب الشيوعي السوري الموحد في عددها 1138 بتاريخ 8 يناير 2025 مسودة اعلان مبادئ دستورية من توقيع العديد من الأحزاب السياسي وشخصيات وطنية.
وهذه هي الصيغة المتضمنة في صحيفة النور المشار اليها للاطلاع.

إعلان مبادئ دستورية عامة

مقدمة:

نحن ممثلو عدد من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وشخصيات مستقلة سياسية وفكرية داخل الوطن وخارجه، وبعد متابعتنا لما يتم تداوله بشأن صياغة دستور جديد لسورية، اجتمعنا وتوافقنا بتاريخ 24-12-2024 على صياغة مشروع إعلان مبادئ دستورية عامة، علماً أن مقترحاتنا هذه هي مقترحات أولية مطروحة للنقاش لكل أبناء الشعب السوري، بالإضافة والتعديل والاقتراح، مما يسهم في رسم مستقبل سورية المدنية بما يليق بشعبها العريق.

كما نؤكد أن صياغة أي دستور ينبغي أن تتم من خلال هيئة تأسيسية شرعية تمثل طيف القوى السياسية والاجتماعية وكافة المكونات السورية، كما تراعي الخبرات القانونية والدستورية والسيرة الذاتية ألية لجنة يتم اعتمادها.

المبادئ الدستورية المطروحة للنقاش هي التالية:

1-سورية دولة مواطنة مدنية لجميع مواطنيها دونما أي تمييز.

2-اعتماد مبدأ المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع السوريين، بغض النظر عن الجنس أو الانتماء الاثني أو الديني أو الطائفي أو أي محدد آخر.

3-الجمهورية السورية دولة ديمقراطية يستند نظام الحكم فيها إلى دستور ديمقراطي تعددي، يقره الشعب بموجب استفتاء عام.

4-نظام الحكم جمهوري.

5-شكل الحكم في الدولة رئاسي برلماني.

6-يعتمد قانون الانتخابات في الدولة النظام النسبي، على أساس سورية دائرة انتخابية واحدة.

7-تعتمد الدولة مبدأ الفصل التام بين السلطات الثالثة التشريعية والقضائية والتنفيذية، وعدم جواز الجمع بين أيّ منها.

8-الجيش والقوات المسلحة مؤسسة وطنية مسؤولة عن الدفاع عن سلامة أرض الوطن وسيادته.

9-اعتماد اقتصاد تعددي تخطط له الدولة وفق برامج تعتمد التنمية العادلة والشاملة والمتوازنة.

10-الملكية الخاصة مصانة ولا تنتزع إلا في حالة المنفعة العامة ووفق قيمتها الرائجة

11- الملكيات العامة محصنة ولا يحق لسلطة أو جهة التصرف بملكيتها إلا بقانون خاص تقره السلطة التشريعية.

12-تكفل الدولة تطبيق المبادئ العامة لحقوق الانسان.

13-إحداث مجلس شيوخ ذو مهمة استشارية ورقابية تحدد صلاحياته وينظم عمله بموجب قانون إحداثه.

14-المحافظة على مركزية الدولة السورية فيما يتعلق بشؤون الشؤون الدفاع والعلاقات الخارجية ورسم السياسات الاقتصادية والمالية، مع توسيع صلاحيات المجالس المحلية في المحافظات فيما يتعلق بشؤونها الإدارية والتنموية.

دمشق 24/12/2024

حدث الأسبوع

مدونة الأسرة... إصلاحات من أجل تحرير المرأة؟ أم أجل المزيد من استغلالها؟

عزيز عقاوي

شهد، ويشهد هذا الأسبوع نقاشا، في غالبه بيزنطيا، بخصوص التعديلات التي ستعرفها مدونة الأسرة.

مدونة الاسرة هاته، وجدت نفسها، خلافا للعديد من القوانين، رهينة بين مطرقة القوى الرجعية والمحافظة، وسندان والقوى الحداثية والديمقراطية، بين قوسين.

فعندما يتعلق الأمر بتعديل، أو تغيير في القوانين الأخرى، قانون الاضراب، قانون الشغل، مدونة الانتخابات، قوانين بيئية ... يحتدم الصراع بين القوى التقدمية والثورية والقوى الرأسمالية والليبرالية بين قوسين كذلك. لكن مدونة الأسرة، كما جزء من القانون الجنائي، يكاد يعتبر محمية للقوى المحافظة والرجعية، التي ترى في كل تحرر للمرأة، تهديدا لها.

مخطئ من يعتقد أن التعديلات التي تعرفها مدونة الأسرة من حين لآخر، تندرج وفق تصور ديمقراطي حداثي تقدمي للمرأة، هدفه تحقيق المساواة والاسهام في تحرير المرأة من كل الاغلال التي تكبل حريتها وانعتاقها، لأن فاقد الشيء لا يعطيه.

كيف ذلك؟

إن من ينظر الى المرأة كأداة من أدوات الاستهلاك الرأسمالي، ويستغلها في ضيعات العار والاسترقاق، وفي معامل العبودية والاستغلال، وفي بيوت التحرش وهضم الحقوق ... لا يمكنه سن قوانين إلا من أجل المزيد من التحكم وقهر المرأة ...

إن التحرر الحقيقي للمرأة، وانصافها وتحقيق مساواتها مع الرجل، وفتح الآفاق أمامها من أجل الاسهام في التطور المجتمعي والحضاري والإنساني، لن يتأتى عبر قوانين رجعية ومحافظة تسنها حكومة رجعية، محافظة، وفاقدة لمشروع حداثي، ديمقراطي، ومستقل عن الدوائر الامبريالية التي لا تتلكأ في قطع الشجرة عندما ترى أنها لن تستفيد من ظلها.

إن تحرر المرأة، يمر عبر تحرر المجتمع برمته من قهر الاستغلال الرأسمالي البشع. تحرر يقر بالمساواة الفعلية بين النساء والرجال في الحقوق والواجبات، ويصون الكرامة الإنسانية للطرفين مع احترام خصوصيتهما البيولوجية.

إن تحرر المرأة والمرأة وانعتاقها، نضال شاق وطويل على مستوى الصراع الطبقي في شقيه الاقتصادي والثقافي.

إن القوى الرجعية والمحافظة تحاول تشويه الصراع وتمويهه، وتحويل الانظار من الصراع الطبقي العمودي بين الطبقات النقيضة (المستغل بكسر الغين، والمستغل بفتح الغين) الى صراع أفقي بين مكونات نفس الطبقة (الذكر والانثى).

إن تموقع بعض المناضلين التقدميين بين مؤيد ومعارض للتعديلات، ينم عن خلل عميق في فهم ميكانيزمات الصراع، وقوانين الجدل.

أعود وألح، فاقد الشيء لا يعطيه، لن يصدر عن حكومة رجعية الا قوانين رجعية.